الملحق رقم B12: التقرير الوصفي (بيانات وجداول) لاستمارة المسئولين الرئيسين

مشروع "توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق"

تقرير حول "نتائج استطلاع الرأي للمسئولين الرئيسين"

أيار/مايو 2010

بيروت

لبنان

1. المقدمة

- **الإطار العام للاستطلاع**

يندرج هذا التقرير ضمن مشروع توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية في العراق، الذي يقوم بتنفيذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة والذي يندرج ضمن الإطار الأوسع لمشروع "حكم القانون" الذي يقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

يتضمن المشروع تنفيذ عدة نشاطات، من بينها إجراء عملية مسح شاملة لحاجات التطوير في مجال التدريب القانوني في المعهد القضائي JTI وكذلك تقييم هذا التدريب ومواده وطرقه، وتقديم إقتراحات لجعله أكثر فعالية وملائمة للعمل القضائي والقانوني. كما يتضمن المشروع إعادة النظر بالمكتبة القانونية في المعهد القضائي وبالتجهيزات المعلوماتية في المعهد القضائي وتقييم الحاجات لهذه الجهة وتقديم إقتراحات للتجهيز.

إن الهدف الرئيسي من استطلاع الرأي هو جمع البيانات المفيدة لمساعدة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بعملية تقييم المنهج الحالي المعهد القضائي العراقي ومقارنته بالمناهج العربية والدولية الأخرى بغرض:

1. **تحديث المنهج التدريسي للمعهد باعتماد افضل الممارسات العربية والدولية، واقتراح اضافة مواد جديدة**
2. **تقويم حاجات المعهد القضائي العراقي لجهة التجهيزات معلوماتية والمكتبة**
3. **اقتراح توصيات للتطوير والإصلاح**

هذا بالإضافة إلى أنّ المسح سوف يعطي صورة إجمالية عن آراء المستطلعين المختلفة ويحدد الاتجاهات التي قد تكون ذات فائدة للجهة المسؤولة عن المشروع.

2. المنهجية

- **فريق العمل**

- خبراء منالمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وخبراء من معهد الدروس القضائية في فرنسا (ENM) : وضع الاستمارة المسحية العامة بالاستناد إلى أفضل الممارسات والتجارب العالمية في هذا الإطار.
- المؤسسة "الدولية للمعلومات": المساعدة الفنية والتقنية لإخراج الاستمارة بصيغتها النهائية.
- فريق عمل ميداني متخصص من العراق : تنفيذ الاستطلاع بإشراف إدارة المشروع.

- **حجم العينة وخصائص المستطلَعين**

استهدف المسح 17 شخصاً من المسئولين الرئيسين وقد تم تقسيم العينة على:

- ❖ مجلس القضاء الأعلى.
- ❖ مجلس إدارة المعهد.
- ❖ وزارة العدل.

تم تنفيذ استطلاع الرأي في العراق مع اختيار المستطلَعين وفقاً لمستوى إلمامهم بالموضوع المطروح.

جرى استطلاع الرأي للمسئولين الرئيسين في العراق بين شهري نيسان وأيار من العام 2010.

3. خصائص المستطلَعين/ معلومات حول المستطلع

- **المنصب**

شمل المسح 1 رئيس استئناف الرصافة (5.9%) و1 رئيس مجلس شورى الدولة (5.9%)، 4 قضاة (23.5%)، 1 قاضيّ عضو المحكمة الاتحادية العليا (5.9%)، 2 قاضي في المحكمة الاتحادية العليا (11.8%) 4 قضاة من محكمة التمييز (23.5%) و 4 قضاة من محكمة التمييز الاتحادية (23.5%)

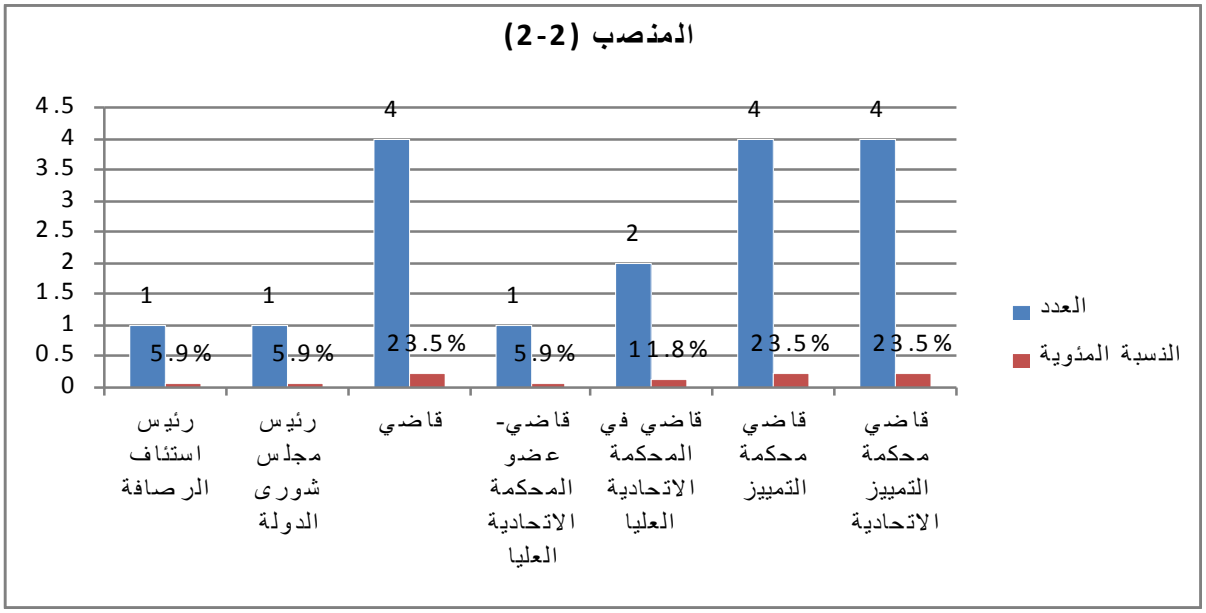

- **النوع الاجتماعي الجنس**

غطى المسح الميداني 17 مستطلعاً: 16 من الذكور 94.1% و1 إناث (5.9%)

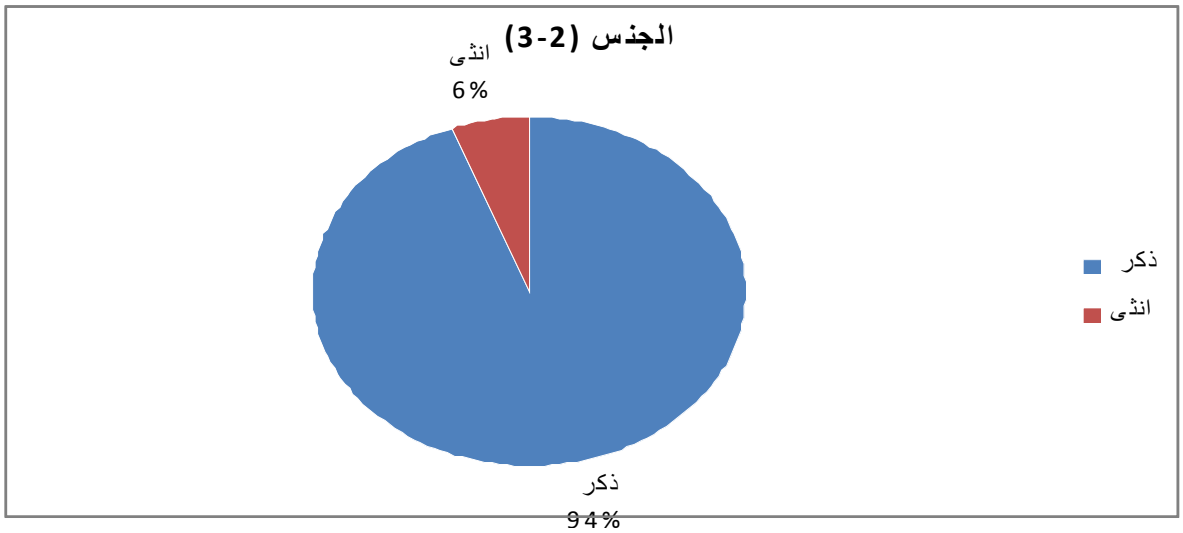

- **المدينة**

اظهر المسح ان كافة المستطلعين هم من بغداد

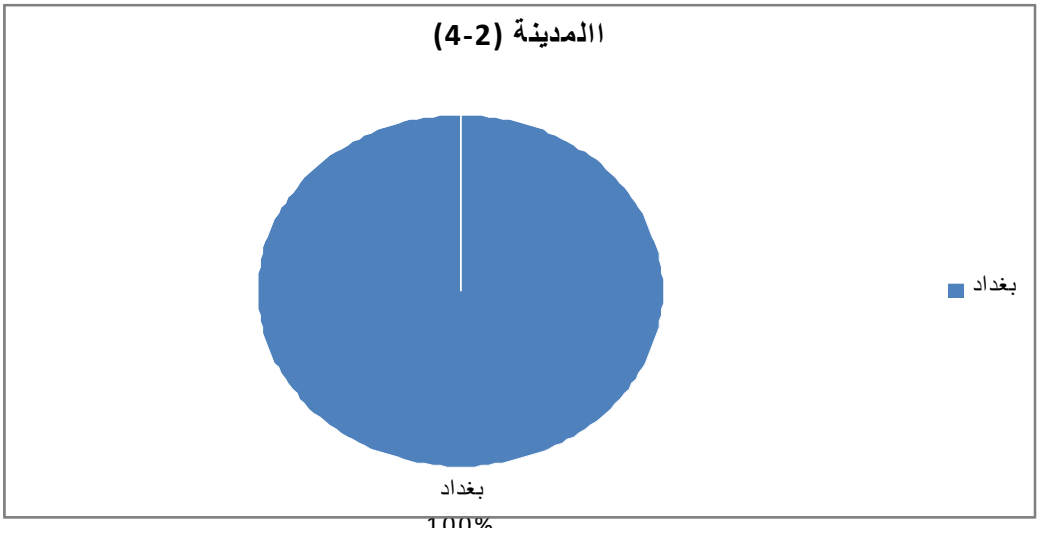

- **العمر**

أظهر المسح أنّ غالبية المستطلَعين هم فوق 55 سنة (88.2%)

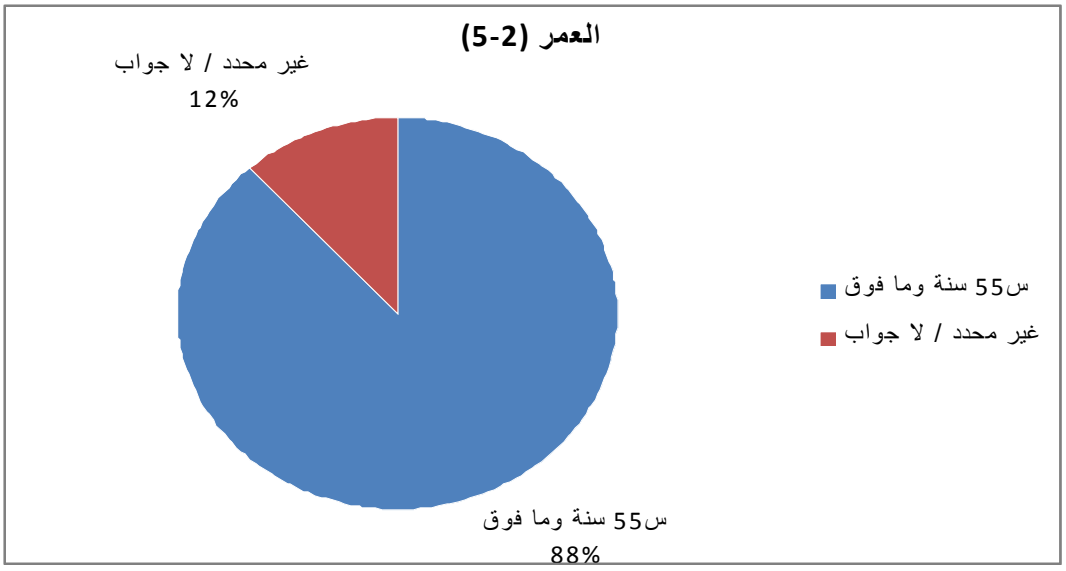

- **مستوى التحصيل العلمي**

اظهر المسح ان كل المستطلعين هم من حاملي الإجازات الجامعية(BA/BS)

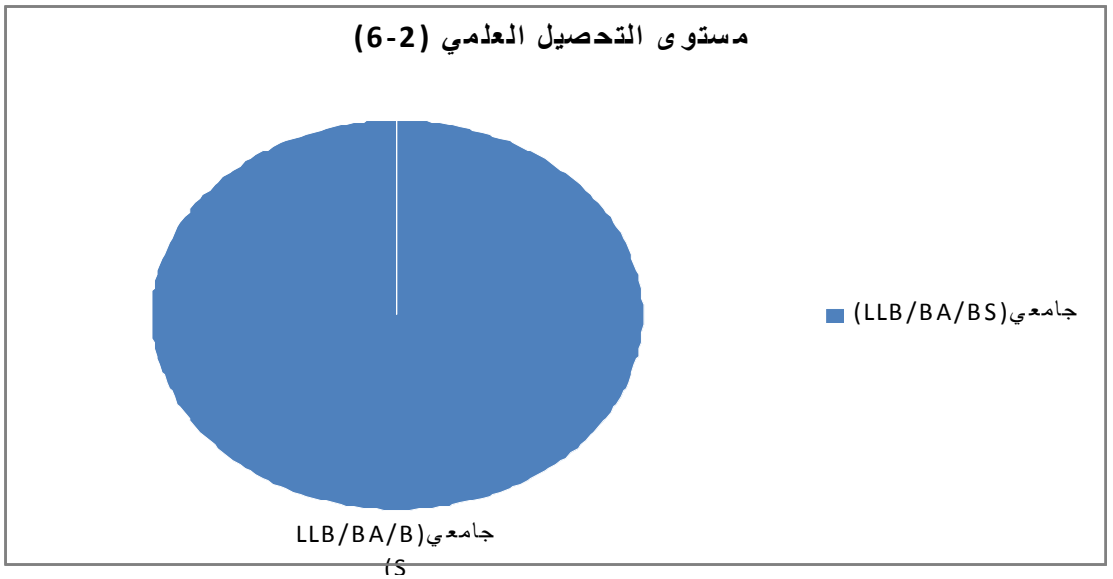

- **عدد سنوات الخبرة في القضاء او المحاماة أو التعليم والوظيفة بشكل عام**

اظهر المسح ان الغالبية القاطعة من المستطلعين يتمتعون باكثر من 21 سنة خبرة

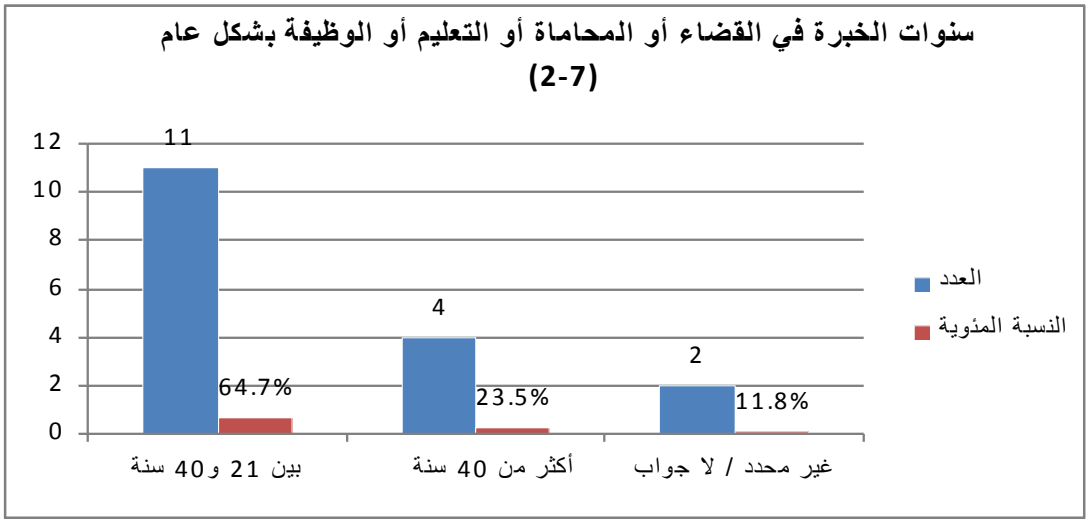

- **اللغات الأجنبية**

5 مستطلعين لا يتقنون أي لغة أجنبية (29.4%)، 9 يتقنون الانكليزية فقط (52.9%)

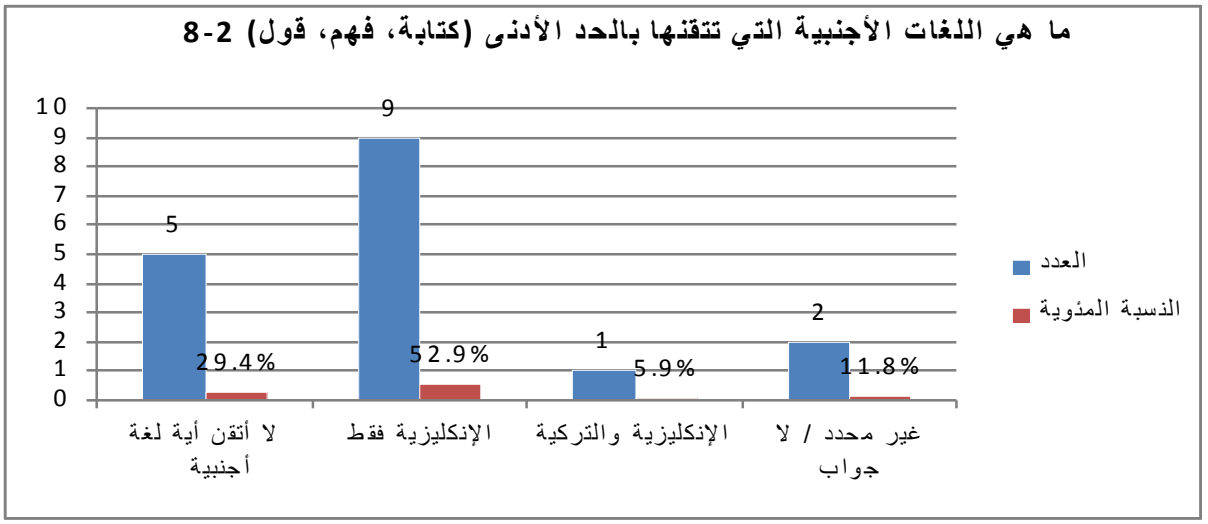

- **الحصول على معلومات عن المعهد القضائي**

اظهر المسح إن غالبية المستطلعين (76.5%) قد حصلوا على معلومات عن المعهد القضائي من خلال العلاقة مع القضاة خلال العمل اليومي. كما تجدر الإشارة الى ان 11.8% من المسئولين الرئيسين لا يملكون أي معلومات عن المعهد.

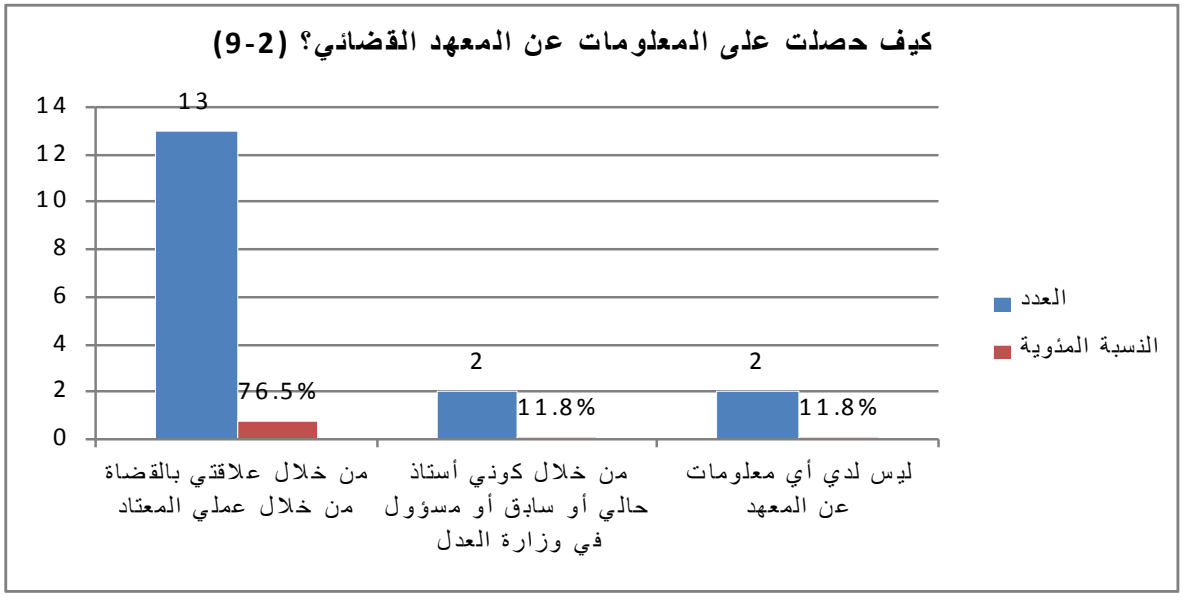

- **حقل التخصص الاساسي**

اظهر الاستطلاع النتائج التالية:

حقل التخصص الأساسي 2-10	نعم	كلا
القانون المدني بشكل عام	52.9%	47.1%
قانون أصول المحاكمات المدنية	47.1%	52.9%
قانون العقوبات	58.8%	41.2%
القانون العقاري	23.5%	76.5%
القانون التجاري	23.5%	76.5%
قانون الأحوال الشخصية	41.2%	58.8%
قانون العمل	11.8%	88.2%
القانون المالي	17.6%	82.4%
قانون المعلوماتية	11.8%	88.2%
قانون أصول المحاكمات الجزائية	35.3%	64.7%
القانون الدستوري	29.4%	70.6%
القانون الإداري	11.8%	88.2%
علم نفس	5.9%	94.1%
أدلة جنائية	35.3%	64.7%
محاسبة	0.0%	100.0%
إستخدام الكمبيوتر	11.8%	88.2%
لغات أجنبية	11.8%	88.2%
فن إجراء تحقيق	23.5%	76.5%
العلوم الإجتماعية	0.0%	100.0%
حقوق الإنسان	17.6%	82.4%
المناقبية القضائية	11.8%	88.2%
غير محدد / لا جواب	5.9%	94.1%

- **عدد سنوات الخبرة في العمل القانوني بشكل عام**

اظهر المسح ان الغالبية القاطعة من المستطلعين يتمتعون باكثر من 21 سنة خبرة

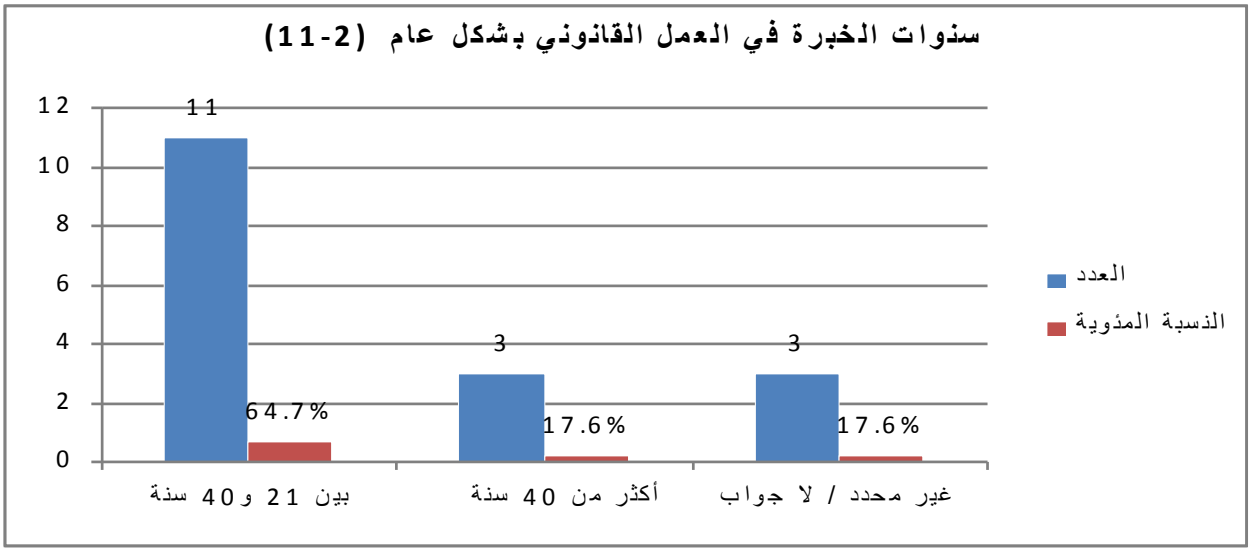

4. تقييم التدريب القانوني في المعهد

❖ الفصل الأول: الأسئلة العامة

- **تقييم أداء القضاء العراقي بشكل عام**

طلب من المستطلَعين تقييم أداء القضاء العراقي بشكل عام، واعتبر غالبية المستطلعين (76.5%) ان اداء القضاء العراقي جيد.

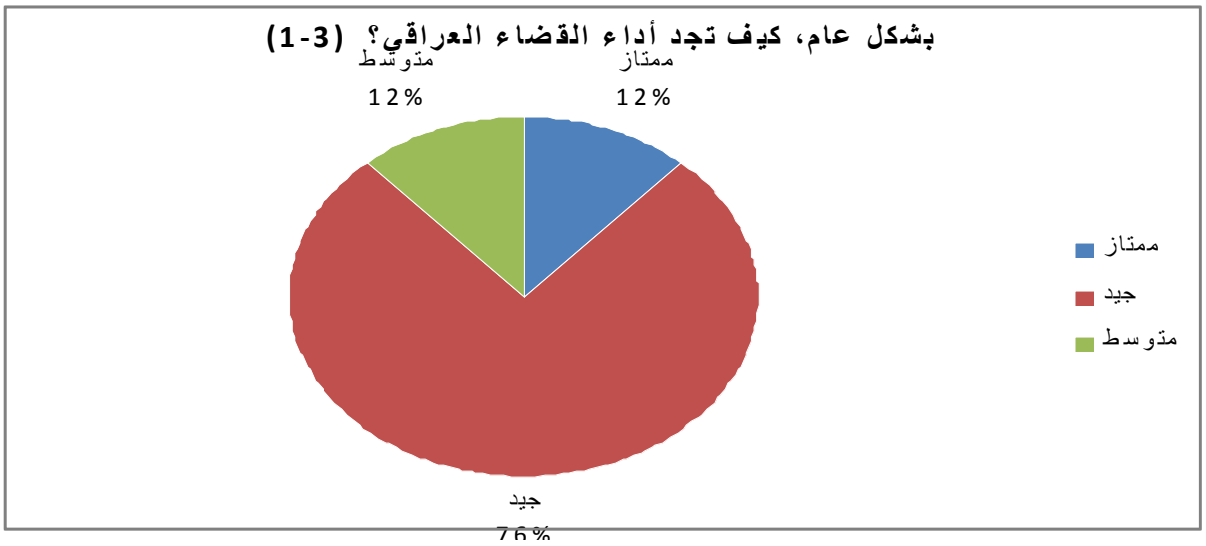

- **تقييم المستوى العلمي للقضاء العراقي بشكل عام**

طلب من المستطلَعين تقييم المستوى العلمي للقضاء العراقي بشكل عام، واعتبر نحو11.8% من مجموع المشمولين بالاستطلاع أنّ المستوى العلمي للقضاء العراقي "ممتاز"، 64.7% "جيد"، 23.5% "متوسط".

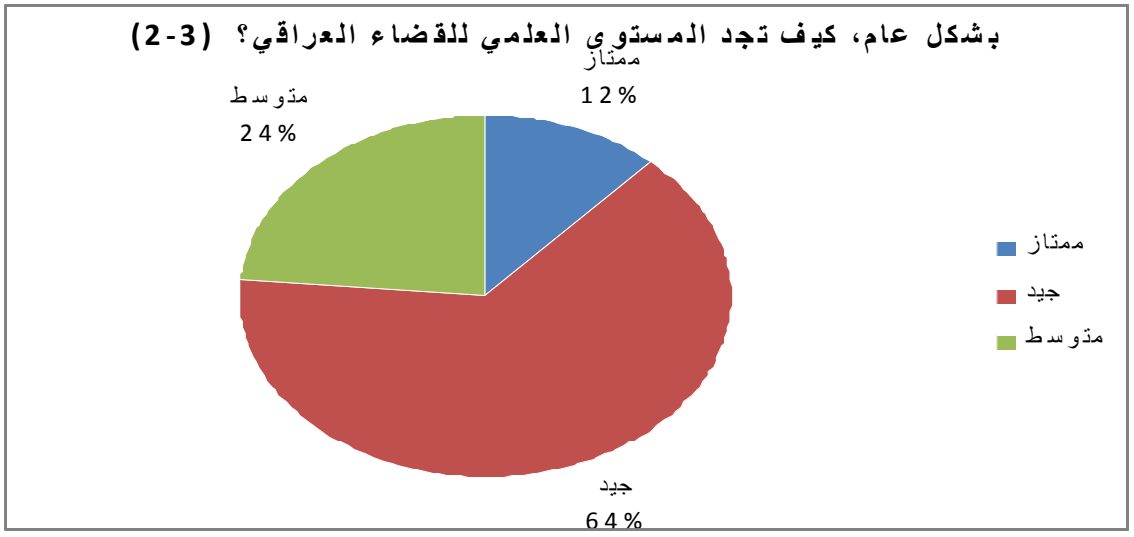

- **درجة وجود قصور وإشكاليات في أداء القضاء العراقي: تحديد أسباب هذا القصور والإشكاليات إلى التدريب في المعهد القضائي، وبأية نسبة**

أفاد58.8%من المستطلَعين بوجود قصور وإشكاليات في أداء القضاء العراقي إلى حد ما، في حين ان 41.2% أجابوا سلباً. وهذا يعكس تضارب في الإجابات والآراء بين المسئولين الرئيسين. اكد حوالي نصف المستطلعين ان اسباب هذا القصور يعود إلى التدريب في المعهد القضائي(بنسبة كلية إلى ضئيلة).

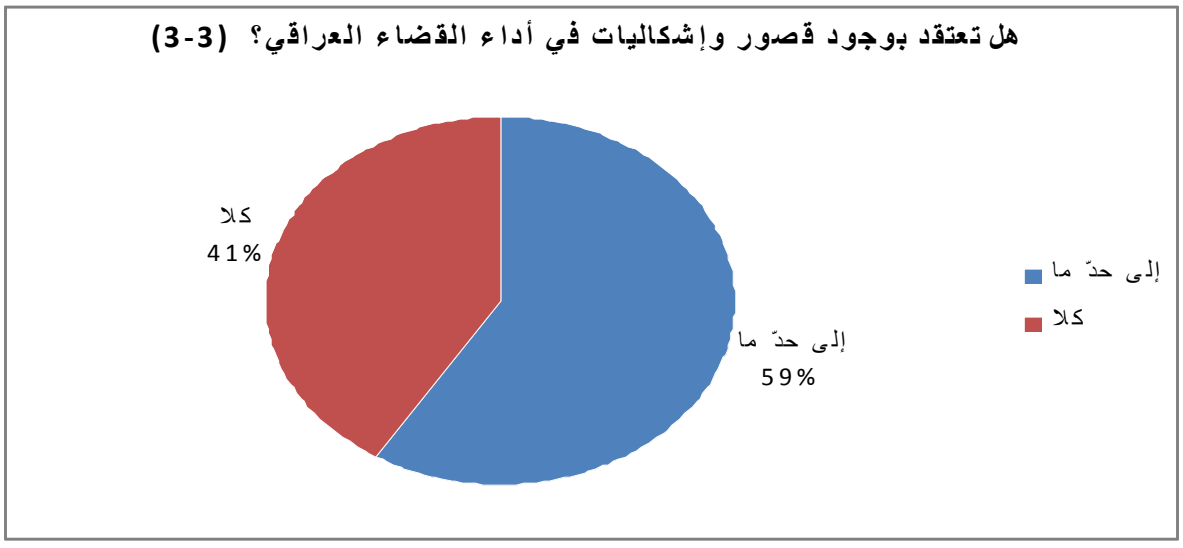

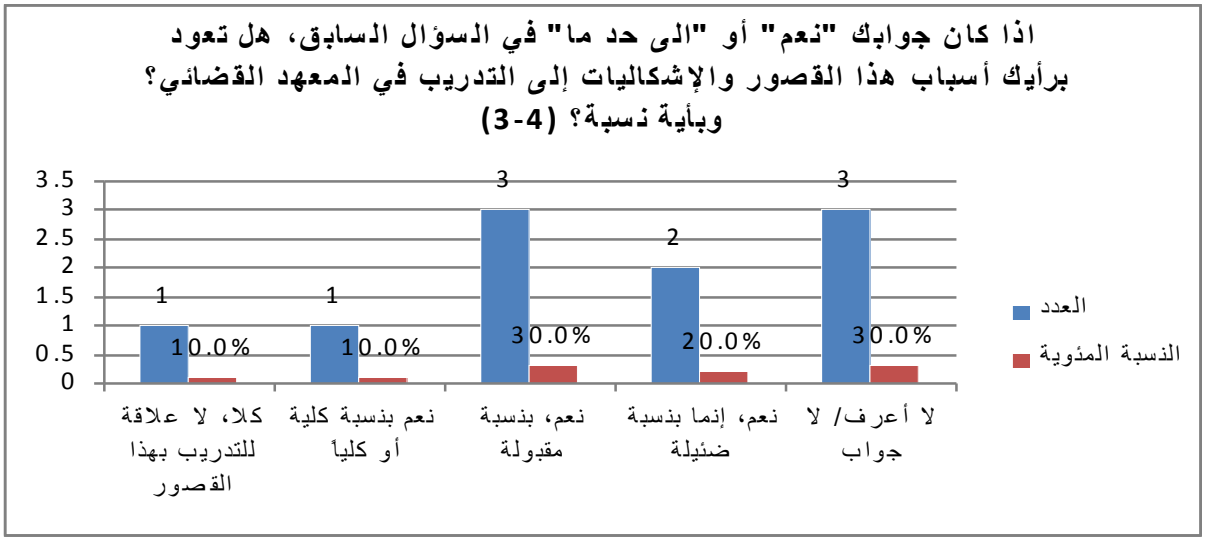

- **تقييم مستوى الأساتذة في المعهد القضائي**

طلب من المستطلَعين تقييم مستوى الأساتذة في المعهد القضائي وفقاً لسلّم درجات من ممتاز وصولا الى غير مقبول بتاتا". اعتبر 41.2% ان مستوى الأساتذة جيد، 23.5% متوسط، 5.9% "غير مقبول بتاتا". في الواقع تجدر الإشارة ان حوالي 30% من المستطلعين ليس لديهم أي فكرة عن الأساتذة في المعهد القضائي.

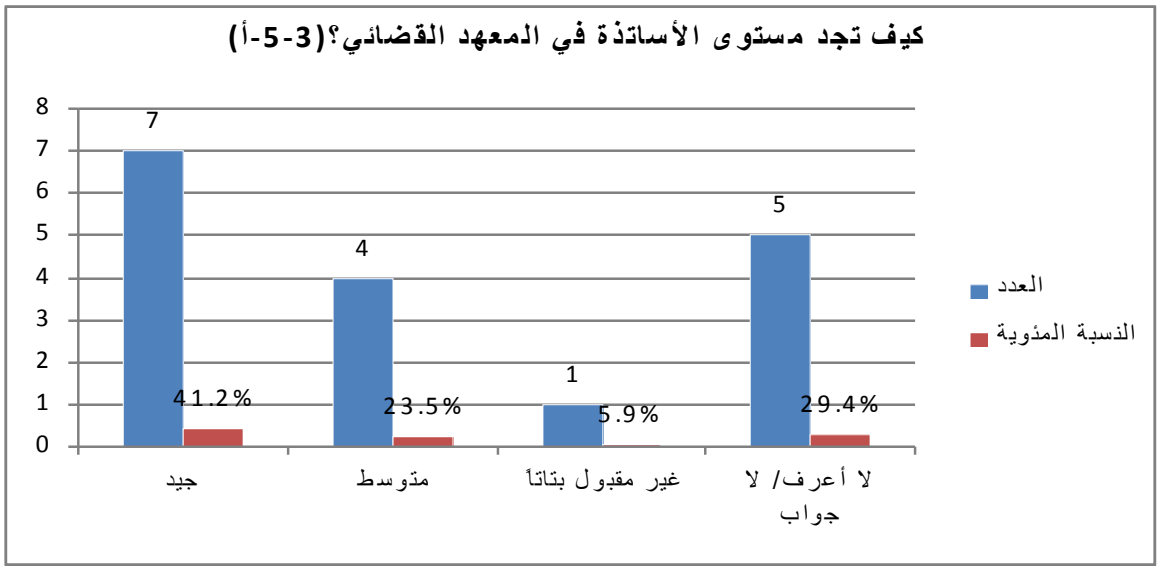

- **تقييم التدريب في المعهد لناحية تعزيز قدرة القاضي/الطالب على ممارسة عمله اليومي المهني لجهة الأعمال القضائية المكتوبة**

طلب من المستطلَعين تقييم التدريب في المعهد لناحية تعزيز قدرة القاضي/الطالب على ممارسة عمله اليومي المهني لجهة الأعمال القضائية المكتوبة، وقد اظهر المسح ان حوالي نصف المستطلعين يقيمونه على انه جيد. وتجدر الاشارة الى ان 35.3% من المستطلعين وهي نسبة مرتفعة ليس لديهم أي جواب او معلومات على السؤال

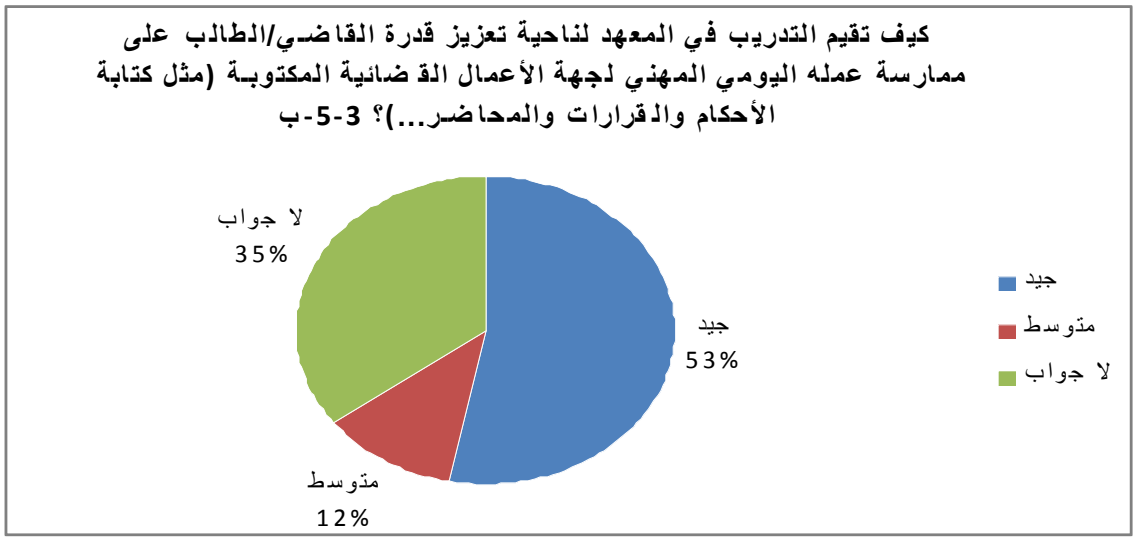

- **تقييم التدريب في المعهد لناحية تعزيز قدرة القاضي/الطالب على ممارسة عمله اليومي المهني لجهة الأعمال القضائية الشفهية**

طلب من المستطلَعين تقييم التدريب في المعهد لناحية تعزيز قدرة القاضي/الطالب على ممارسة عمله اليومي المهني لجهة الأعمال القضائية الشفهية ، وقد اظهر المسح ان حوالي نصف المستطلعين يقيمونه على انه جيد او متوسط. وتجدر الاشارة الى ان 29.4% من المستطلعين وهي نسبة مرتفعة ليس لديهم أي جواب او معلومات على السؤال.

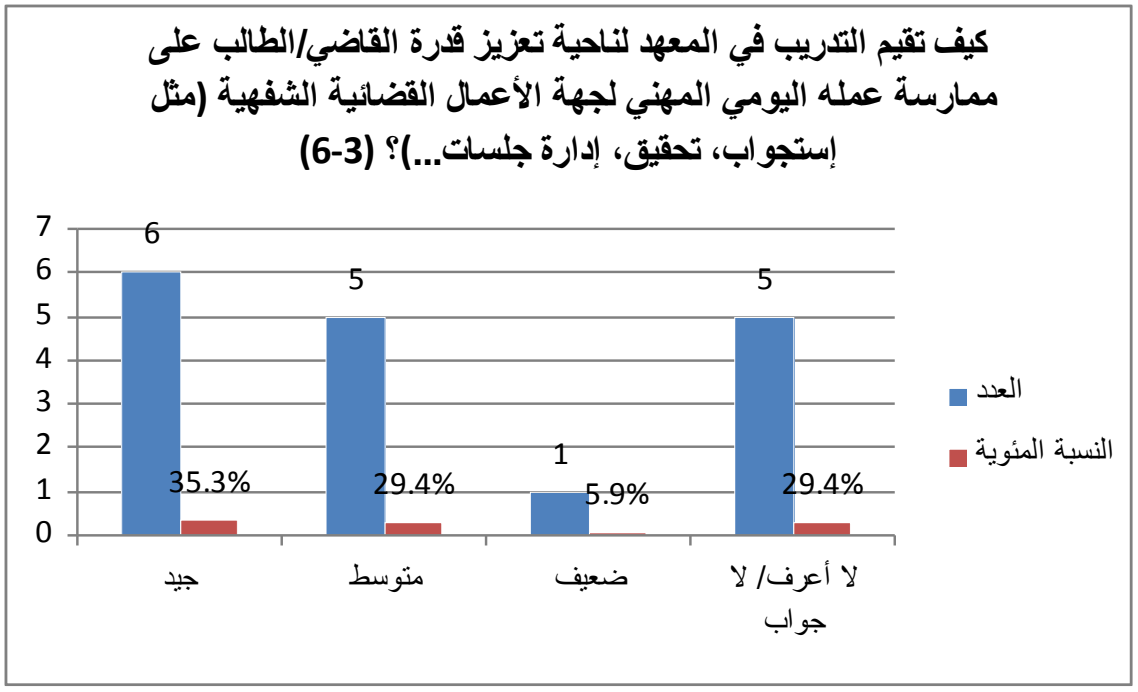

- **تقيّم مستوى تجاوب وفهم الطالب بشكل عام للمواد التي يدرسها في المعهد**

طلب من المستطلَعين تقييم التدريب لجهة مستوى تجاوب وفهم الطالب بشكل عام للمواد التي يدرسها في المعهد، وقد اظهر المسح ان غالبية المستطلعين يقيمونه على انه تجاوب وفهم جيد الى مقبول. وتجدر الاشارة الى ان 35.3% من المستطلعين وهي نسبة مرتفعة ليس لديهم أي جواب او معلومات على السؤال.

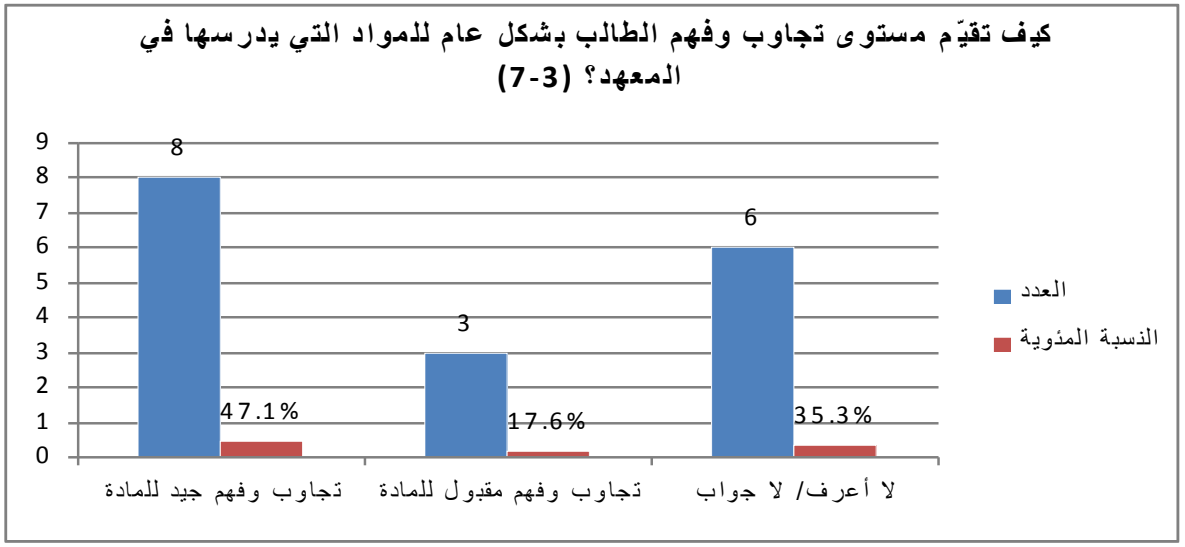

- **فائدة من النشاطات القانونية (المؤتمرات القانونية وورش العمل القانونية القصيرة المدة) التي يحضرها الطالب خارج المعهد؟ وبأية نسبة؟**

اجمع المستطلعون أن هناك فائدة من النشاطات القانونية التي يحضرها الطالب خارج المعهد، وجاءت النسب متساوية بين "نعم بنسبة كبيرة" و"نعم بنسبة مقبولة"

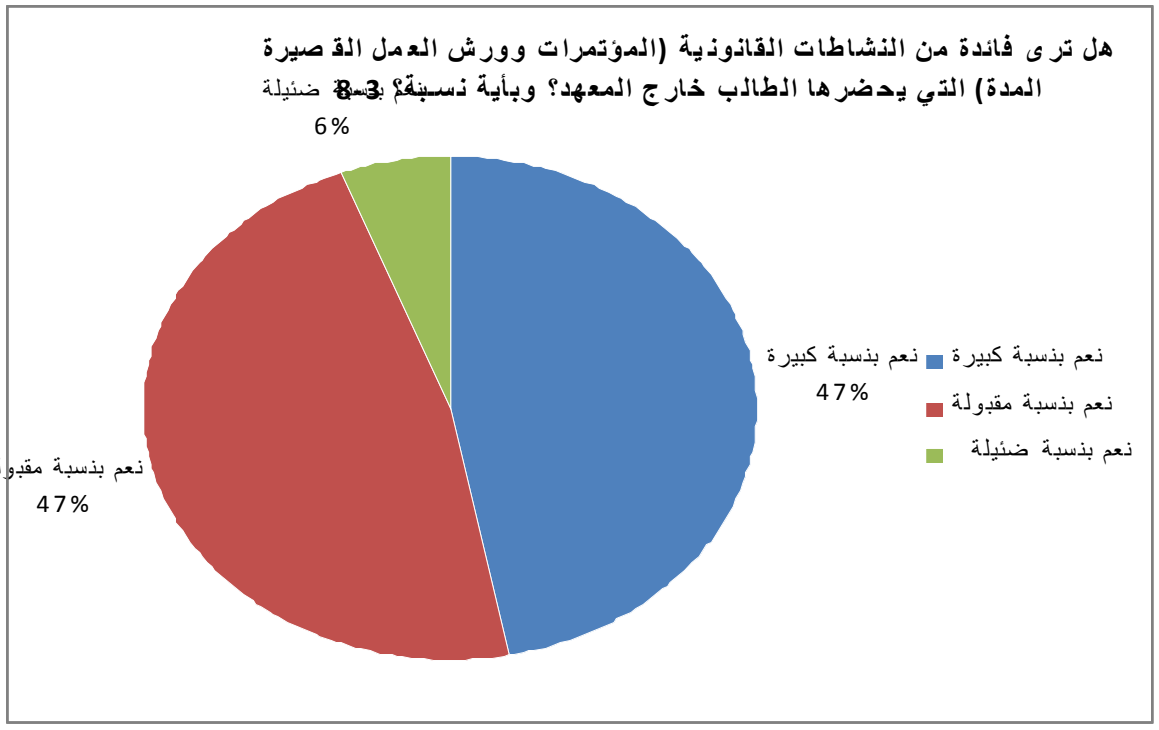

- **الرابط بين ضعف اللغة الأجنبية وعدم ارتفاع المستوى العملي للتدريب لجهة البحث العلمي في مراجع أجنبية: وبأية نسبة**

أفاد 11.8% من المستطلعين إلى عدم وجود رابط بين إتقان لغة أجنبية من قبل المتدربين وارتفاع المستوى العملي للتدريب لجهة البحث العلمي في مراجع أجنبية، في حين تبين لدى أكثر من نصف المستطلعين وجود رابط ما (قوي أو ضعيف) بين عدم إتقان لغة أجنبية وارتفاع المستوى العملي للتدريب.

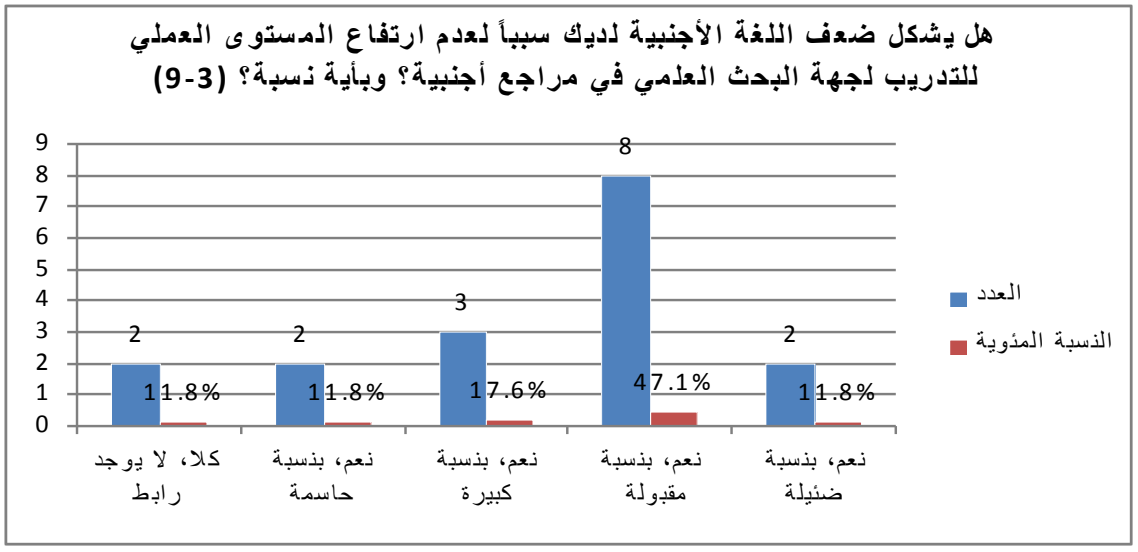

- **ضرورة إعادة النظر بطريقة اختيار الطلاب للدخول إلى المعهد: وبأية نسبة**

أفاد 47.1% من المستطلعين إلى عدم ضرورة إعادة النظر بطريقة اختيار الطلاب للدخول إلى المعهد، في حين تبين أن لدى حوالي العدد نفسه المستطلعين (41.2%) وجود ضرورة ما (بنسبة مقبولة) لاعادة النظر بطريقة اختيار الطلاب للدخول إلى المعهد.

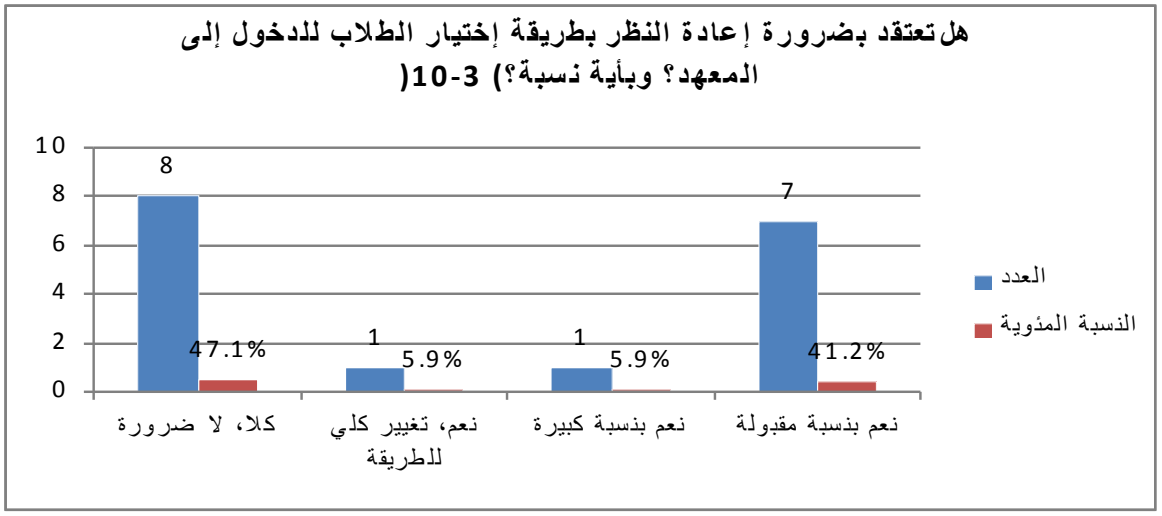

- **ضرورة إجراء دورات تدريبية تحضيرية لإعداد المتبارين قبل تقدمهم إلى المعهد**

أفاد اكثر من نصف المستطلعين(58.8%) إلى عدم ضرورة إجراء دورات تدريبية تحضيرية لإعداد المتبارين قبل تقدمهم إلى المعهد.

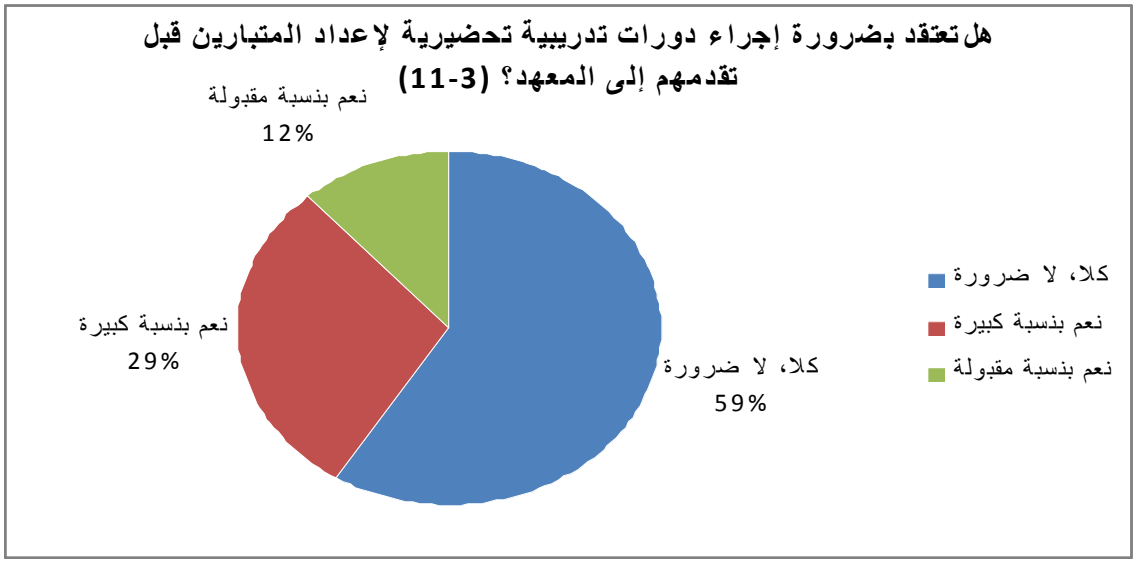

- **الطريقة الأفضل للتعامل مع المتدربين الذين يحصلون على علامة متدنية في إحدى مواد التدريب**

جاءت الاجابات على هذا السؤال متقاربة ومتساوية بين "اعادة المادة القانونية" (52.9%) و"تأخير التدرج"(41.2%).

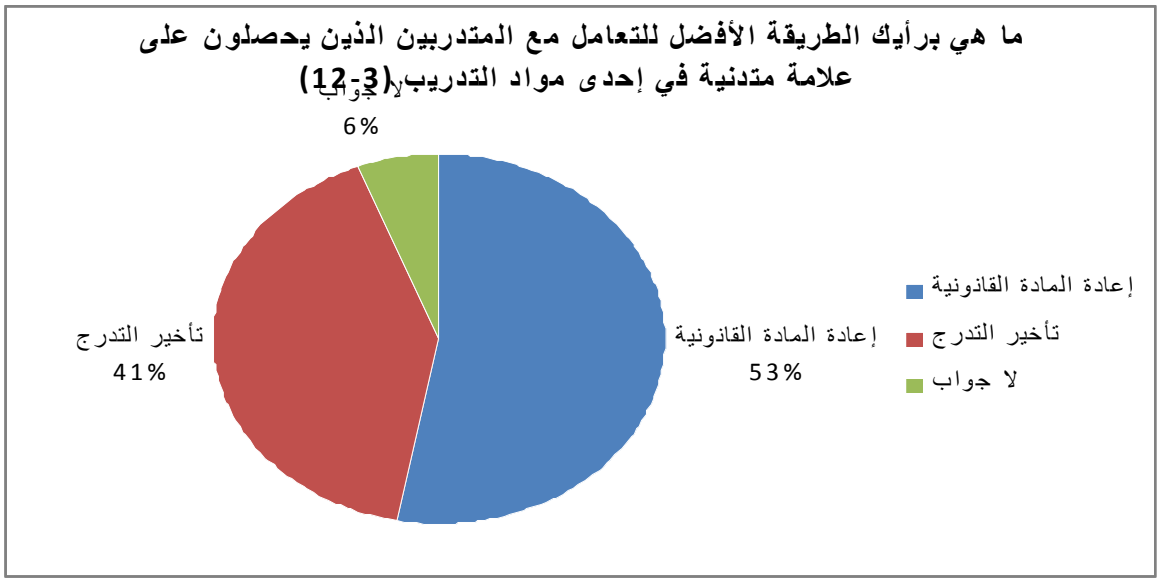

- **التطرق في المعهد للمسائل المتعلقة بالتدرج والترقية في العمل القضائي؟ وبأية نسبة؟**

أفاد 23.5% من المستطلعين إلى عدم ضرورة التطرق في المعهد للمسائل المتعلقة بالتدرج والترقية في العمل القضائي. في حين تبين ان لدى حوالي غالبية المستطلعين (70%) وجود ضرورة ما (بنسبة كبيرة إلى مقبولة) للتطرق إلى المسائل المتعلقة بالتدرج والترقية في العمل القضائي

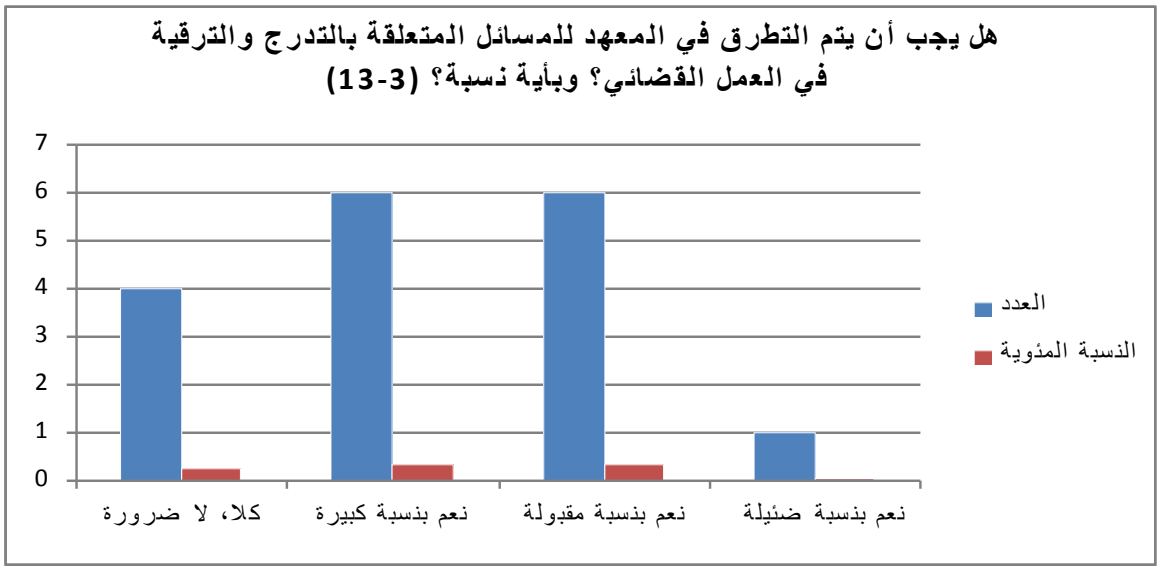

- **الضرورة والمنفعة من تبادل المعارف والخبرات والزيارات مع معاهد قضائية أخرى في دول عربية أو أجنبية؟**

طلب من المستطلَعين الإجابة اذا كان هناك منفعة من تبادل المعارف والخبرات والزيارات مع معاهد قضائية أخرى في دول عربية أو أجنبي، وقد أجابت الغالبية القاطعة من المستطلعين (82.4%) إلى ضرورة للتبادل مع معاهد عربية وأجنبية

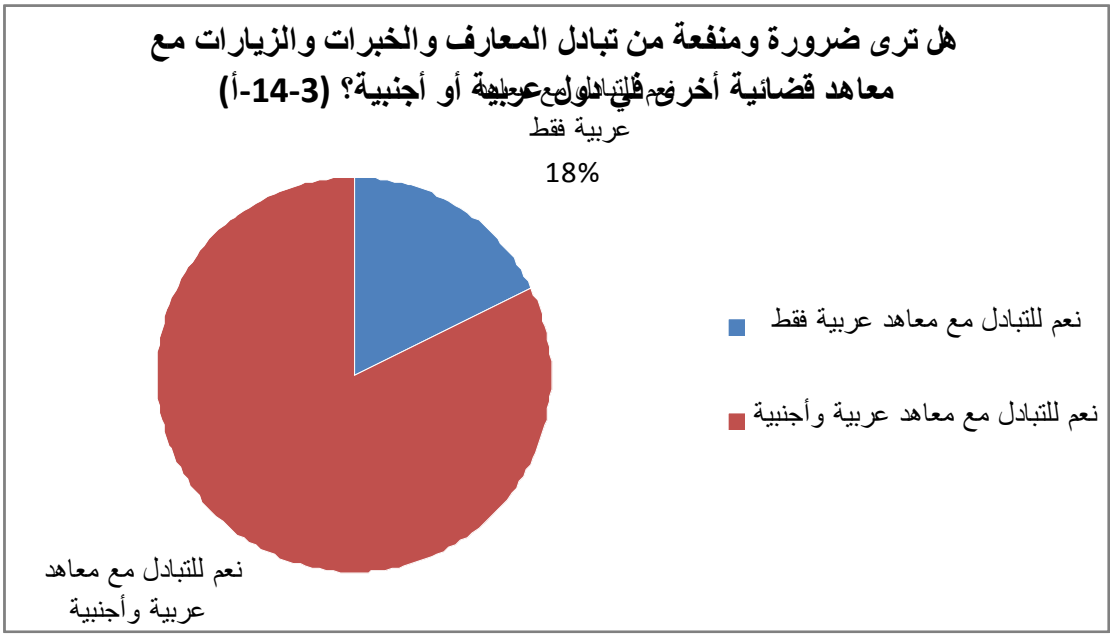

- **ضرورة لإعطاء حوافز للقضاة/الطلاب للتفاعل أكثر مع التدريب: تحديد نوع الحوافز**

أجمع كل المستطلعون (100%) على ضرورة إعطاء حوافز للقضاة للتفاعل أكثر مع التدريب. كما أظهرت النتائج أنّ النسبة الأكبر من المستطلَعين (35.3%) افادوا ان الحوافز يجب ان تكون مادية، معنوية، علمية ومهنية.

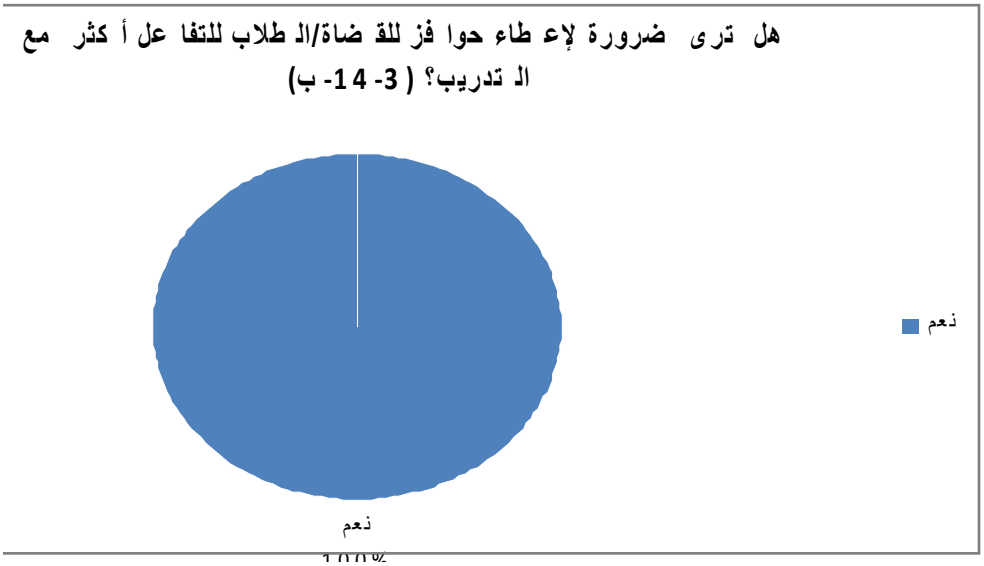

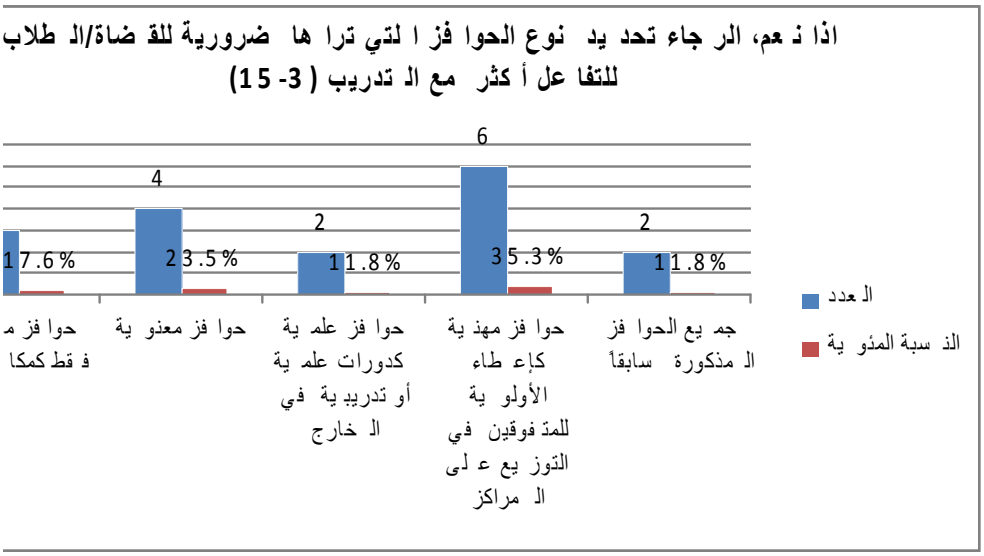

- **تقييم مراجع الكتب الموجودة في مكتبة المعهد**

افاد حوالي نصف المستطلعين (47.1%) ان الكتب الموجودة في مكتبة المعهد جيدة.

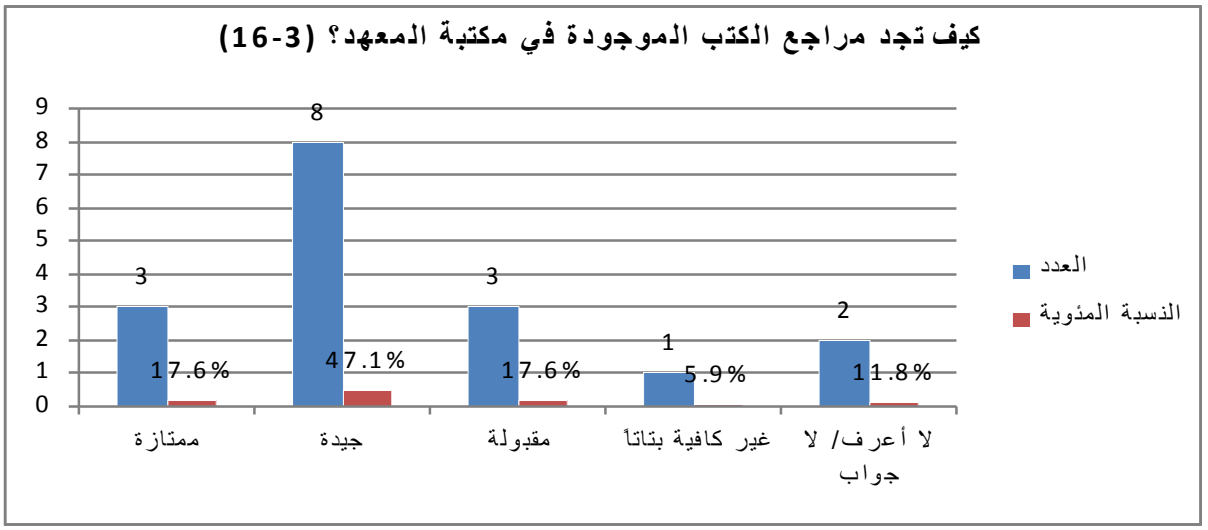

- **تحديد المواد اللازمة لإغناء مكتبة المعهد بالكتب**

اظهر المسح الميداني على ضرورة التركيز بشكل رئيسي على الكتب التي تتناول قانون العقوبات"، "استخدام الكمبيوتر" "قانون الأحوال الشخصية" و"الأدلة الجنائية"

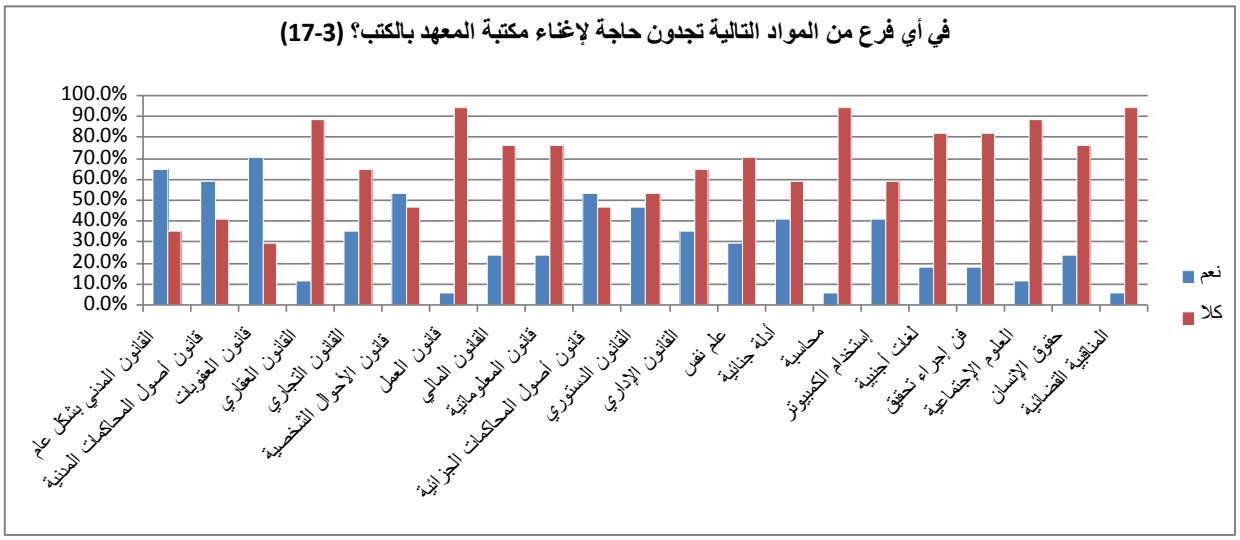

- **حاجة أغناء مكتبة المعهد بكتب أجنبية: باية لغة**

اعتبر (58.8%) من المستطلعين ان هنالك حاجة لاغناء المكتبة بكتب أجنبية"، 40 % للكتب باللغة الانكليزية.

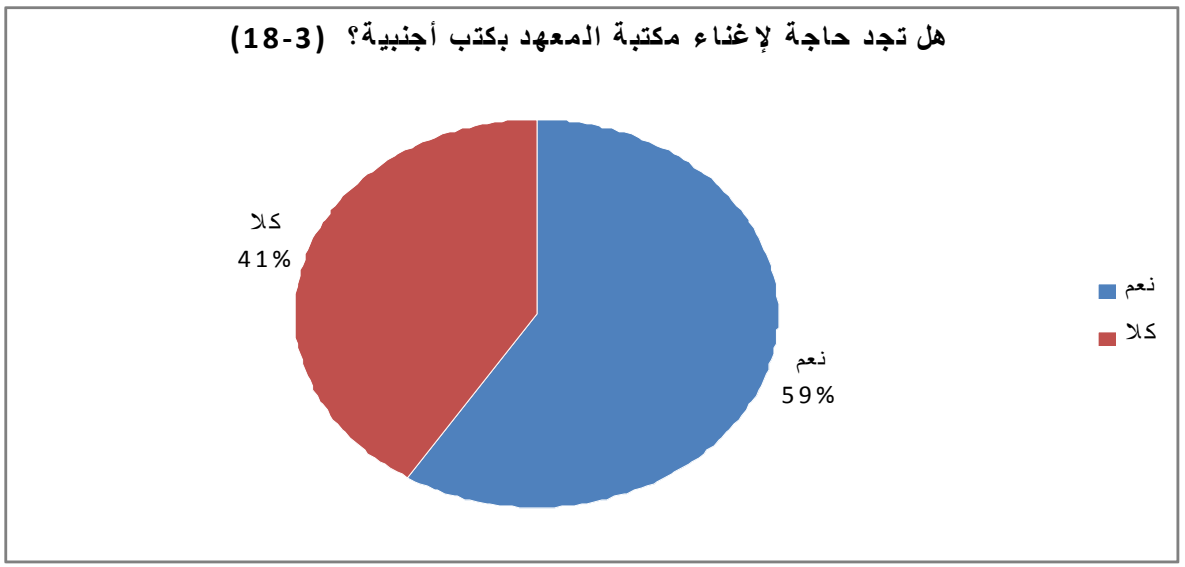

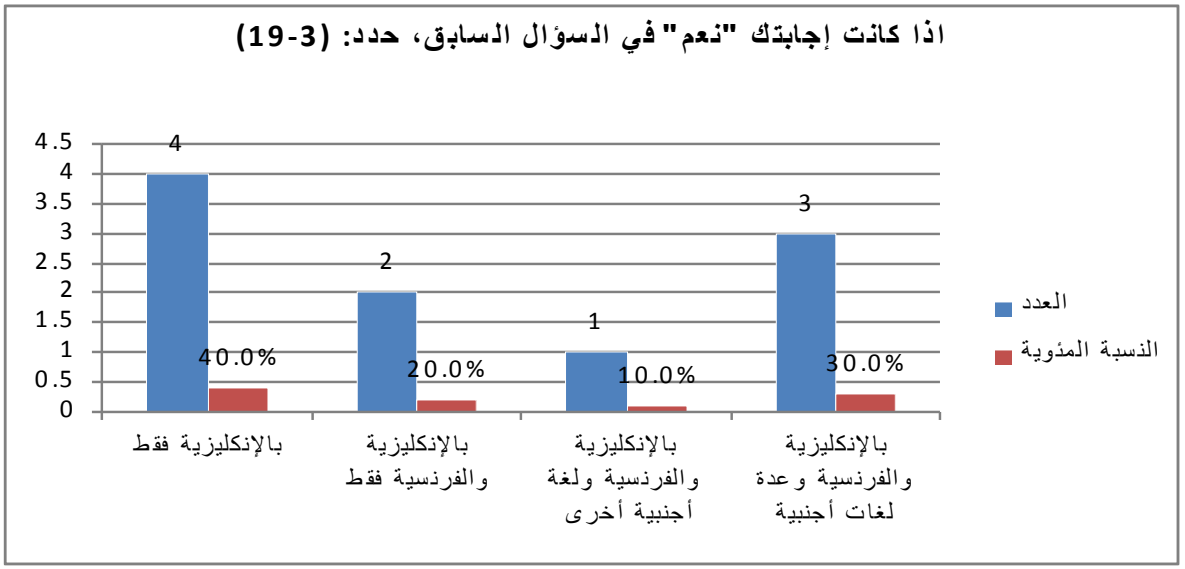

- **تقييم التجهيزات المعلوماتية في المعهد**

طلب من المستطلَعين تقييم التجهيزات المعلوماتية في المعهد وفقاً لسلّم درجات من ممتاز وصولا الى غير مقبول بتاتا".

اعتبر 29.4% ان التجهيزات "جيدة"، 17.6% "مقبولة"، 17.6% "ضعيفة"، و 35.3% "لا اعرف لا جواب".

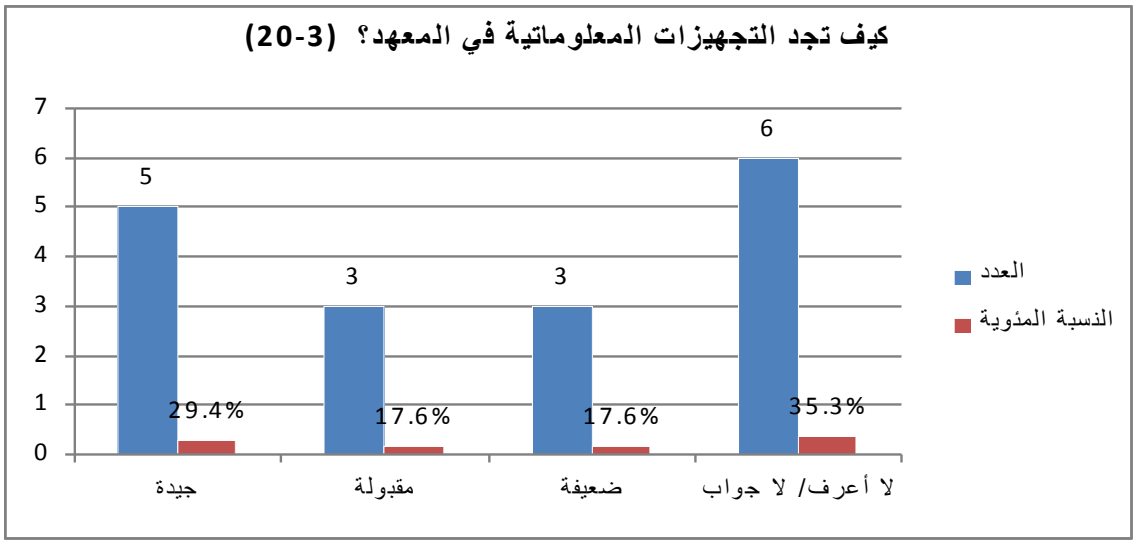

❖ الفصل الثاني: الأسئلة المتعلقة بمنهج المعهد

- **تقيّم إعداد المنهج الحالي في المعهد للطلاب لممارسة العمل القضائي**

طلب من المستطلَعين تقييم إعداد المنهج الحالي في المعهد للطلاب لممارسة العمل القضائي من "جيد" وصولا الى "غير مقبول بتاتا".

اعتبر اكثر من نصف المستطلعين ان الاعداد جيد إلى مقبول.

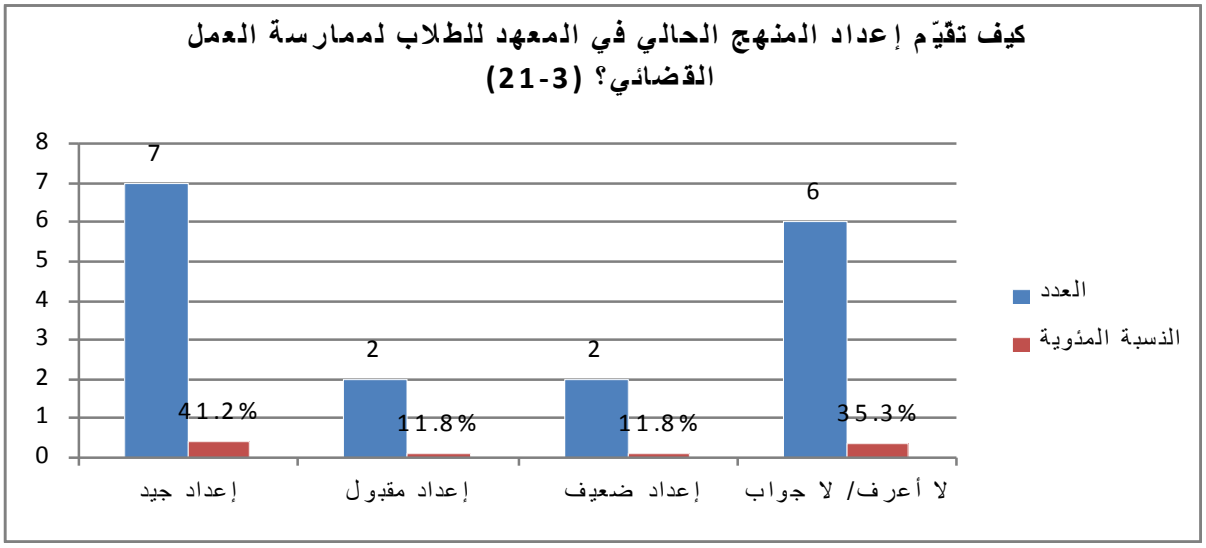

- **الحاجة الى تطوير المنهج الحالي في المعهد ونسبة التطوير المطلوب**

17.6% من المستطلعين أفادوا أن لا حاجة لتطوير المنهج، 23.5% "نعم بنسبة كبيرة"، 29.4% "نعم بنسبة مقبولة"، و29.4% " لا اعرف لا جواب"

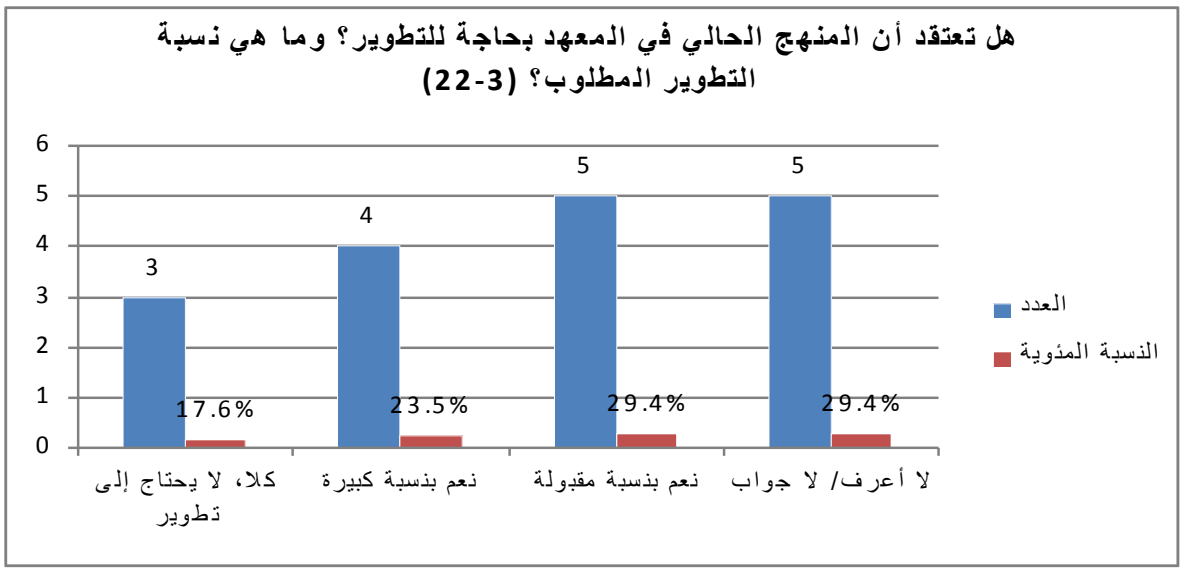

- **مدى امكانية المنهج الحالي في سد الثغرات في المعرفة القانونية التي تحصلت من مناهج التعليم في كليات الحقوق**

اعتبر 11.8% من المستطلعين أن المنهج الحالي لا يسد الثغرات في المعرفة القانونية التي تحصلت من مناهج التعليم في كليات الحقوق، في حين اعتبر اكثر من نصف المستطلعين انه يسد الثغرة الى حد ما (بنسبة كبيرة ومتوسطة). وهنا تجد الإشارة إلى ان 29.4% من المستطلعين أجابوا "لا اعرف/ لا جواب"

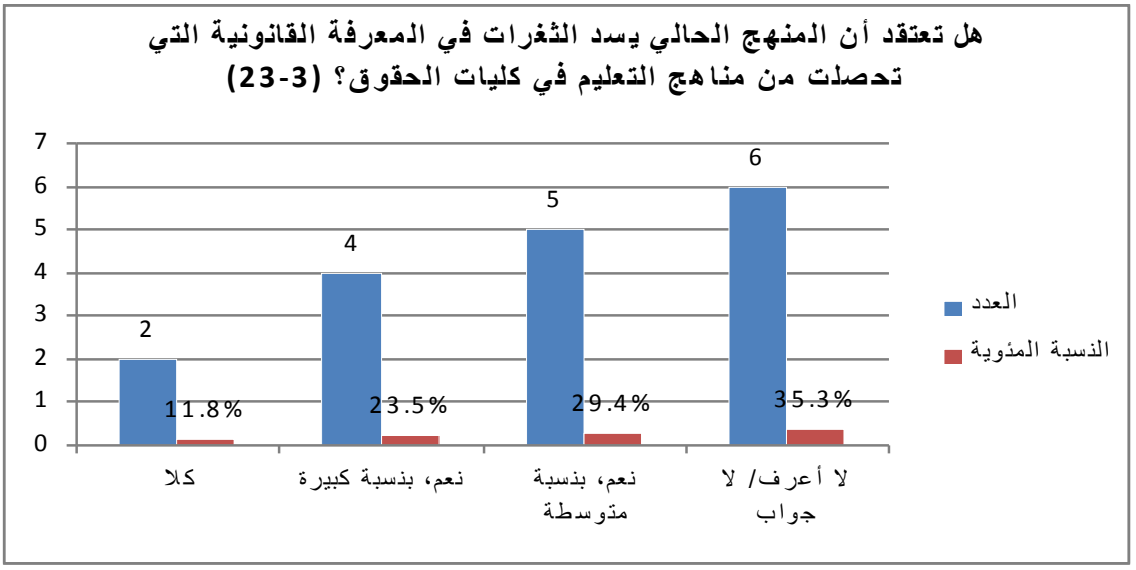

- **تحديد النقصً في منهج التدريب في المعهد**

اظهر المسح الميداني على وجود نقص ما في الفروع القانونية والعلمية التالية "القانون المدني بشكل عام"، "استخدام الكمبيوتر" "قانون المعلوماتية" و"القانون الدستوري". في حين افاد 41.2% من المستطلعين الى عدم وجود نقص في أي من المواد.

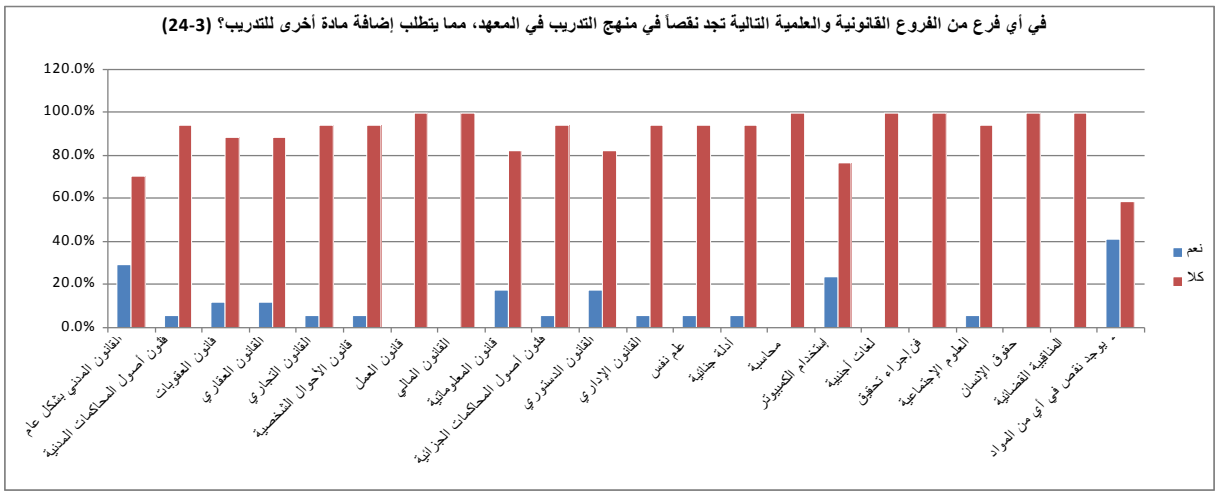

- **أبرز ثلاث مواد يجب حذفها من منهج المعهد**

أظهرت النتائج أنّ غالبية المستطلَعين (64.7%)لا يرون أي ضرور ة لحذف مواد من منهج المعهد. في هذا الإطار ايضا اظهر الاستطلاع ان ابرز المواد التي يجب حذفها من المهج هي: العلوم الاجتماعية، قانون العمل، والمحاسبة.

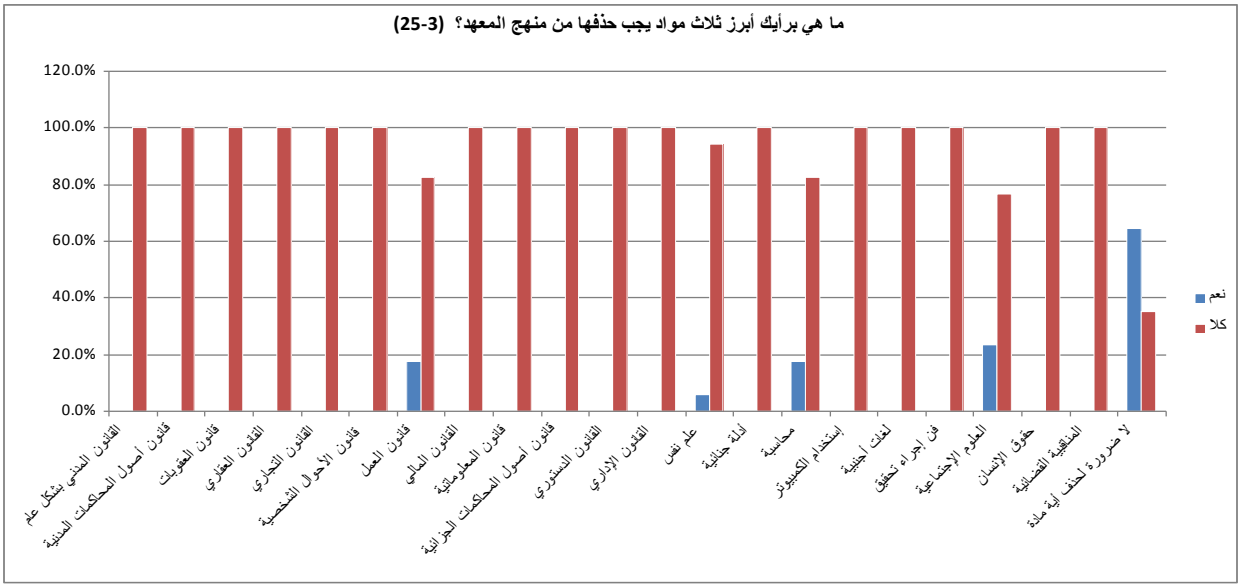

- **أفضلية إعطاء مواد قانونية أكثر تخصصاً تتعلق بمواضيع أو قوانين جديدة وحديثة**

أظهرت النتائج أنّ 47.1% من المستطلعين يفضلون إعطاء مواد قانونية أكثر تخصصاً تتعلق بمواضيع أو قوانين جديدة وحديثة وبنسبة متوسطة، في حين ان35.3% من المستطلعين جاءت إجاباتهم سلبية.

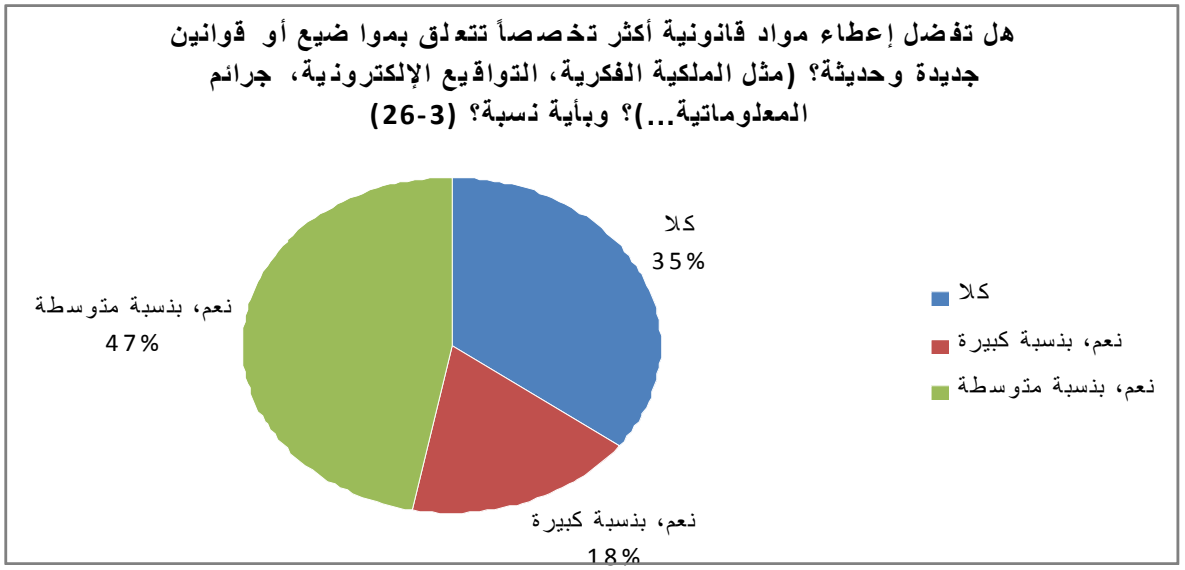

- **ضرورة تغيير مضمون المواد الحالية لجعلها أكثر منفعة لمهنة القاضي**

اشار 41.2% من المستطلعين إلى عدم ضرورة تغيير مضمون المواد الحالية

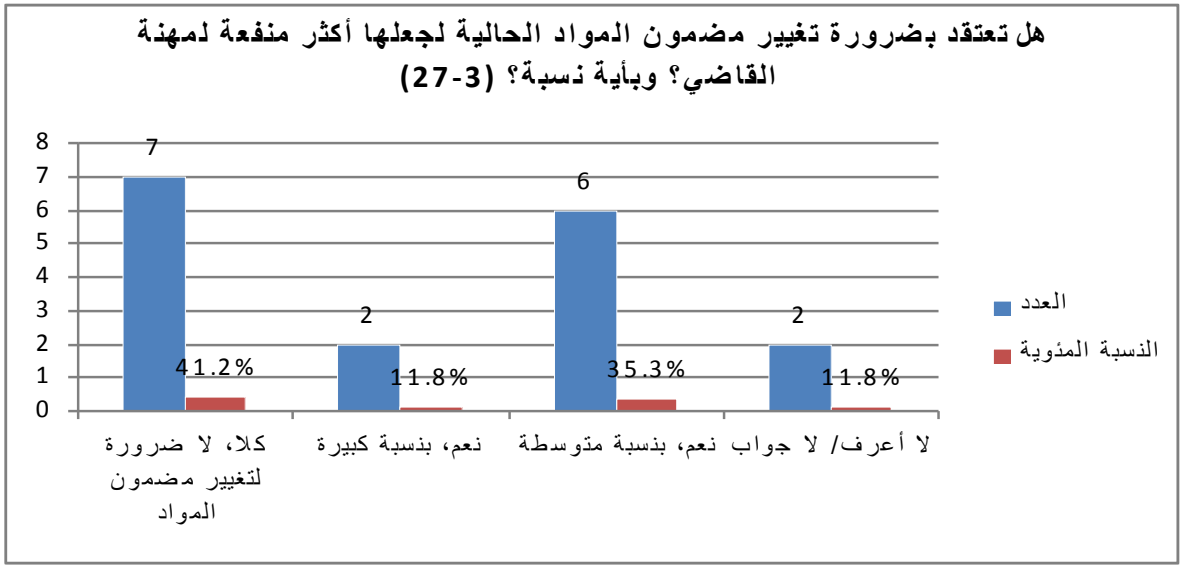

ضرورة تغيير أسلوب ومنهجية إعطاء المواد أو طريقة تنظيمها

اشار 47.1% من المستطلعين إلى عدم ضرورة تغيير أسلوب ومنهجية إعطاء المواد أو طريقة تنظيمها

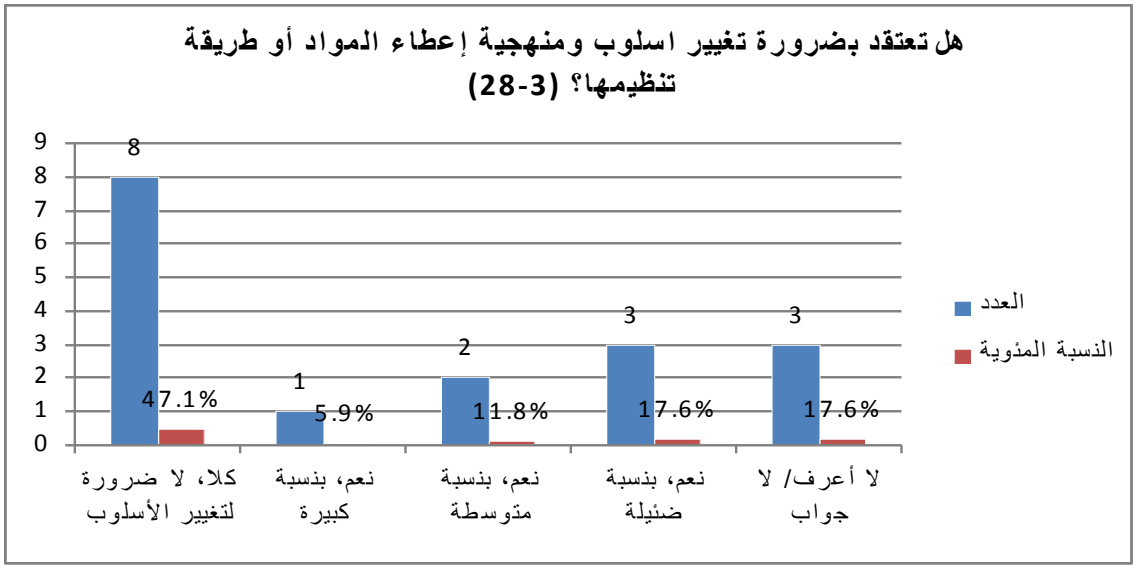

- **ضرورة زيادة الجانب النظري في المواد في المعهد**

اشار ت غالبية المستطلعين (76.5%) إلى عدم ضرورة زيادة الجانب النظري في المواد في المعهد.

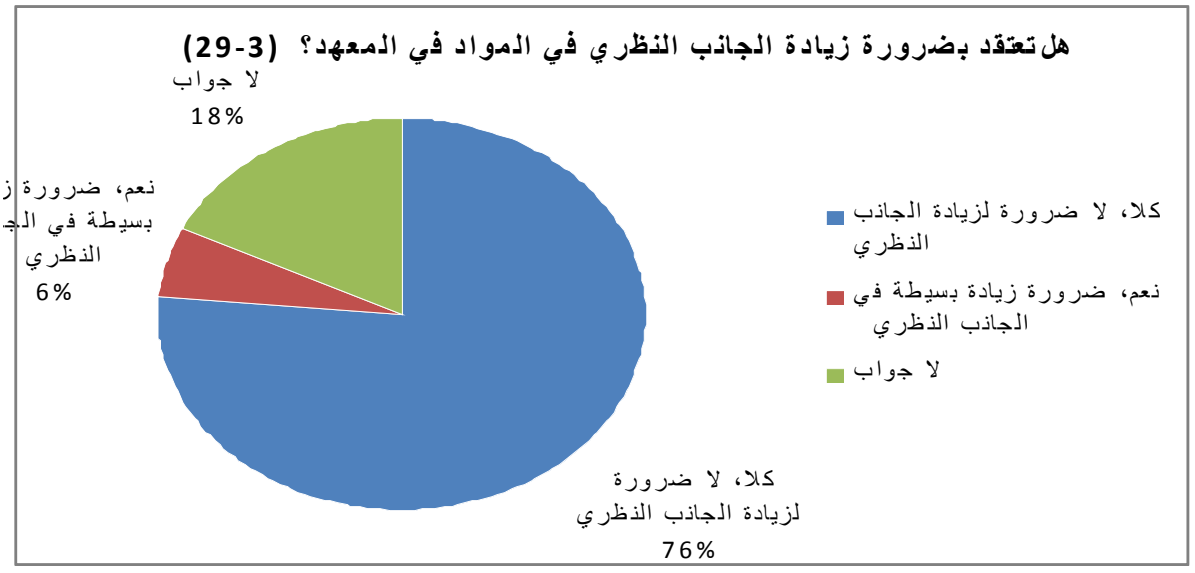

- **بضرورة زيادة الجانب التطبيقي في المواد في المعهد**

اشار ت غالبية المستطلعين إلى ضرورة زيادة الجانب التطبيقي في المواد في المعهد (بنسبة كبيرة او ضئيلة).

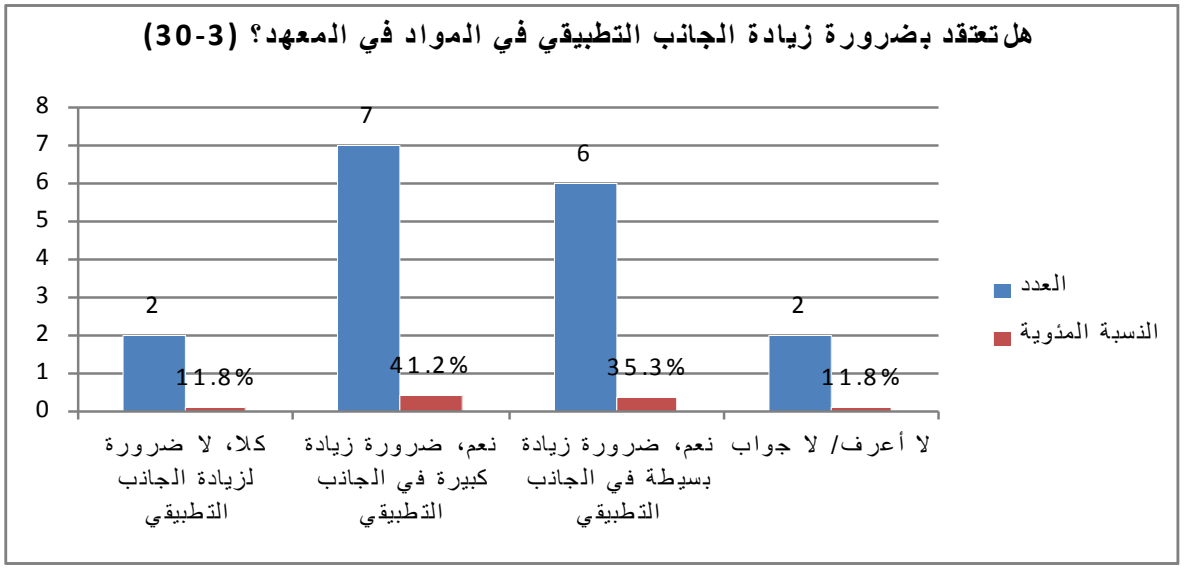

- **الفائدة من اعتماد التعليم عن بعد في بعض المواد في المعهد**

اشار أكثر من نصف المستطلعين (58.8%) إلى عدم الفائدة من اعتماد التعليم عن بعد في بعض المواد في المعهد.

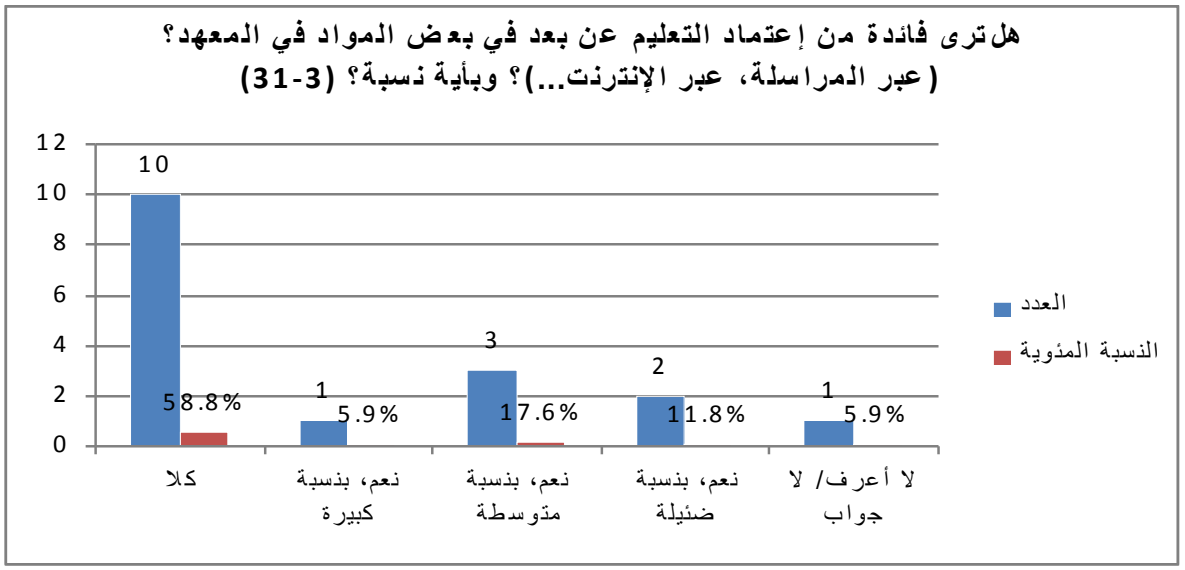

- **ترتيب طرق التعليم التالية من حيث الملاءمة**

طلب من المستطلَعين ترتيب طرق التعليم في المعهد من حيث الملائمة، وقد جاءت الإجابات متقاربة بين الطرق الاكثر ملائمة التالية: "المحاضرات" (17.6%)، "النقاش في الصف" (17.6%)، "تحليل نص قانوني" (17.6%)، "تحليل حكم" (11.8%).

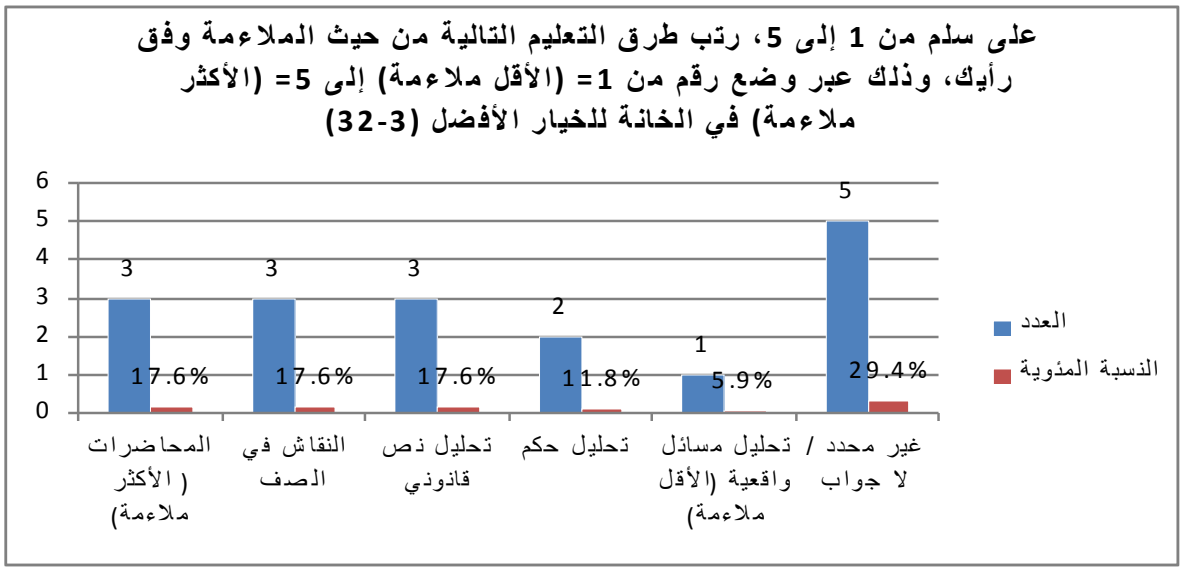

- **تقيّم عدد المراجع التي تعتمد في كل مادة**

طلب من المستطلَعين تقييم عدد المراجع التي تعتمد في كل مادة، وقد افاد حوالي نصف المستطلعين ان عدد المراجع هو جيد الى مقبول.

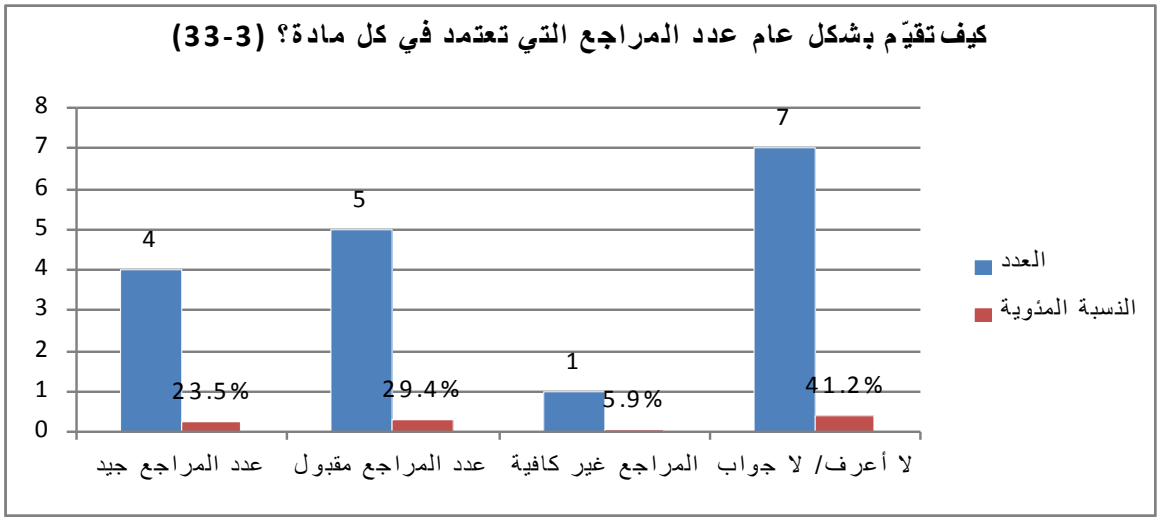

- **تقيم التدريب العملي في المحاكم**

اشار حوالي نصف المستطلعين (52.9%) إلى ان التدريب العملي في المحاكم جيد.

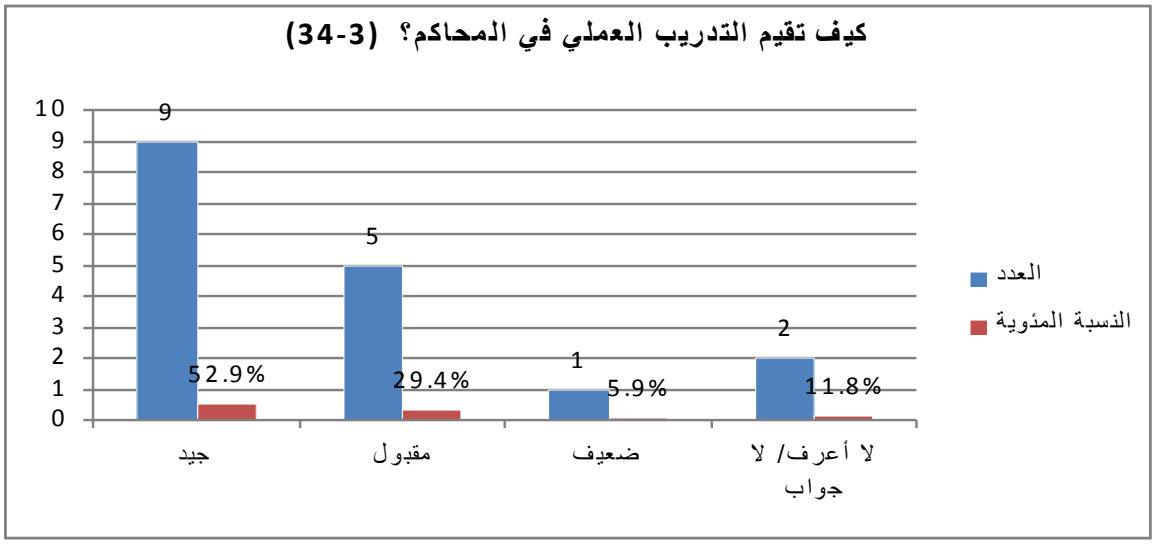

- **المنفعة من إجراء تدريب عملي عبر الإلحاق بمؤسسات حكومية غير قضائية كإدارات الدولة**

أجاب حوالي نصف المستطلعين (52.9%) الى عدم وجود منفعة من إجراء تدريب عملي عبر الإلحاق بمؤسسات حكومية غير قضائية كإدارات الدولة.

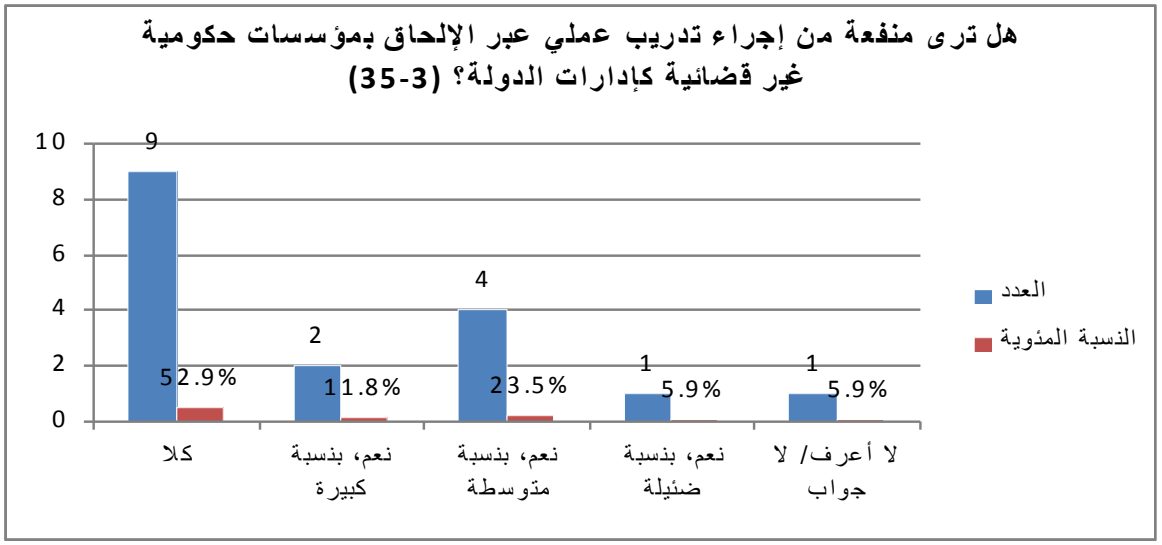

- **المنفعة من إجراء تدريب عملي عبر الإلحاق بمكاتب محامين وشركات خاصة**

أجابت الغالبية القاطعة من المستطلعين (88.2%) إلى عدم وجود منفعة من إجراء تدريب عملي عبر الإلحاق بمكاتب محامين وشركات خاصة.

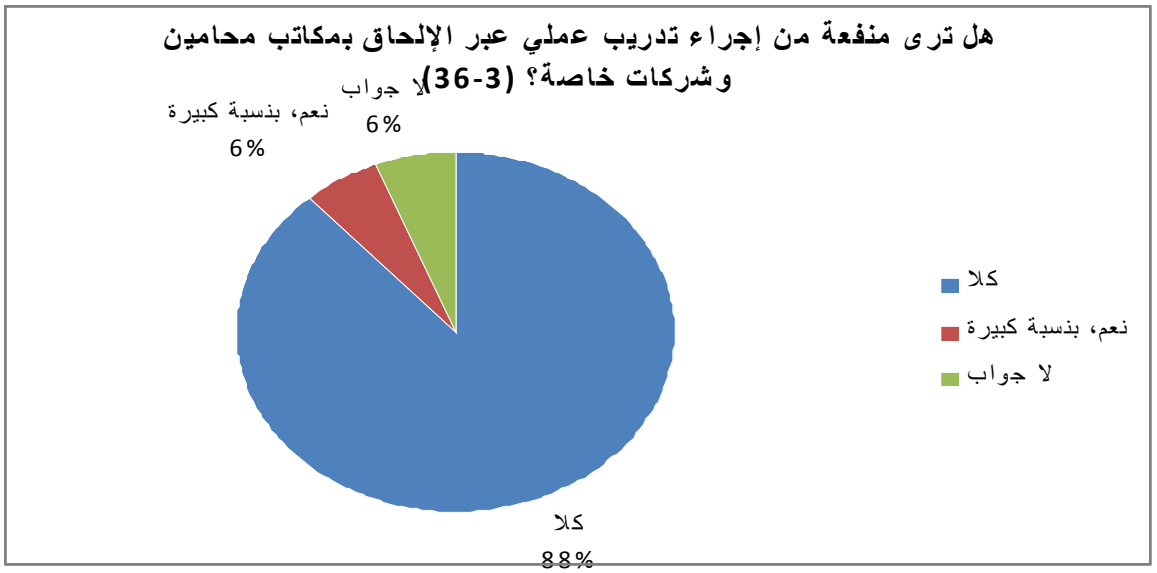

- **المنفعة من إجراء تدريب عملي عبر الإلحاق بمعاهد قانونية أو أكاديمية خاصة**

أجابت غالبية المستطلعين (64.7%) إلى عدم وجود منفعة من إجراء تدريب عملي عبر الإلحاق بمعاهد قانونية أو أكاديمية خاصة.

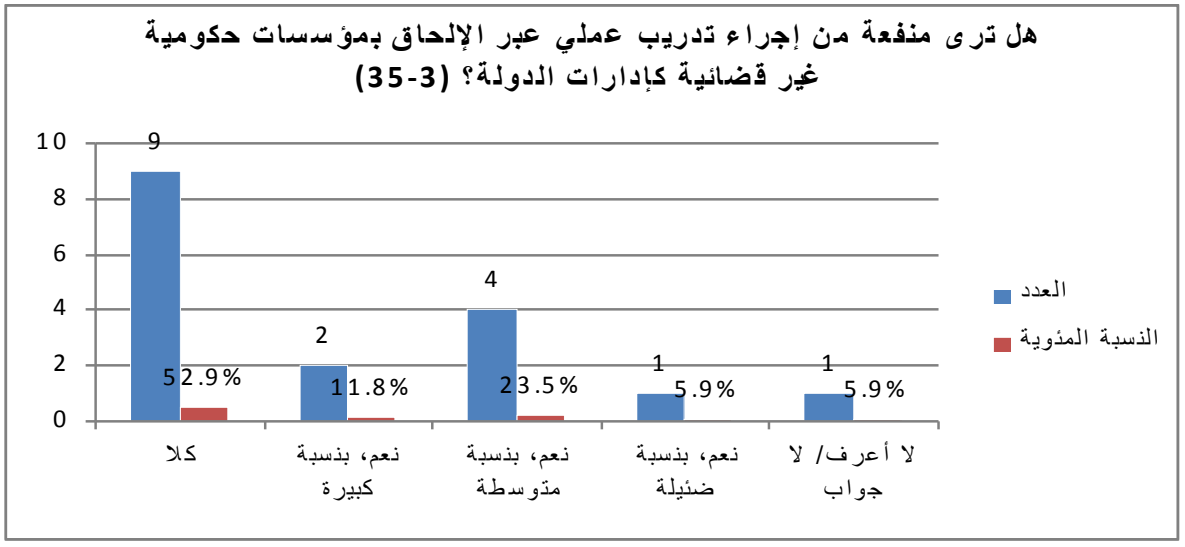

- **تقييم الامتحانات السنوية في المعهد لجهة مستوى الأسئلة**

اشارت غالبية المستطلعين (70.6%) الى ان الإمتحانات السنوية في المعهد هي جيدة لجهة مستوى الأسئلة.

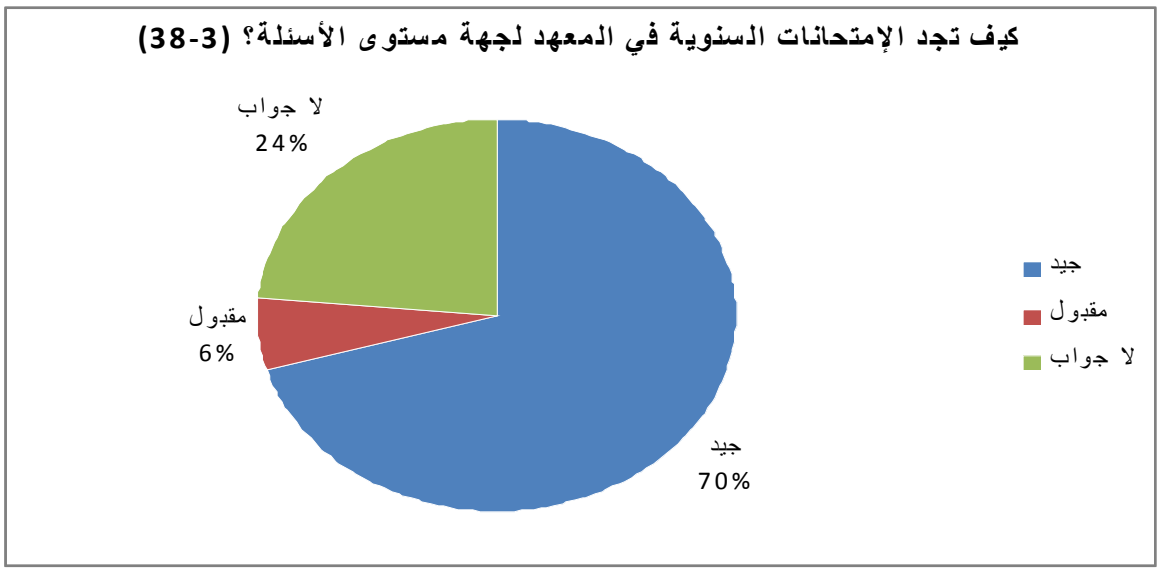

- **أفضلية تعديل أسلوب الامتحانات لجهة زيادة الطابع النظري أو زيادة الطابع التطبيقي للامتحانات**

اشارت غالبية المستطلعين (76.5%) إلى أنهم يفضلون زيادة الطابع التطبيقي للامتحانات.

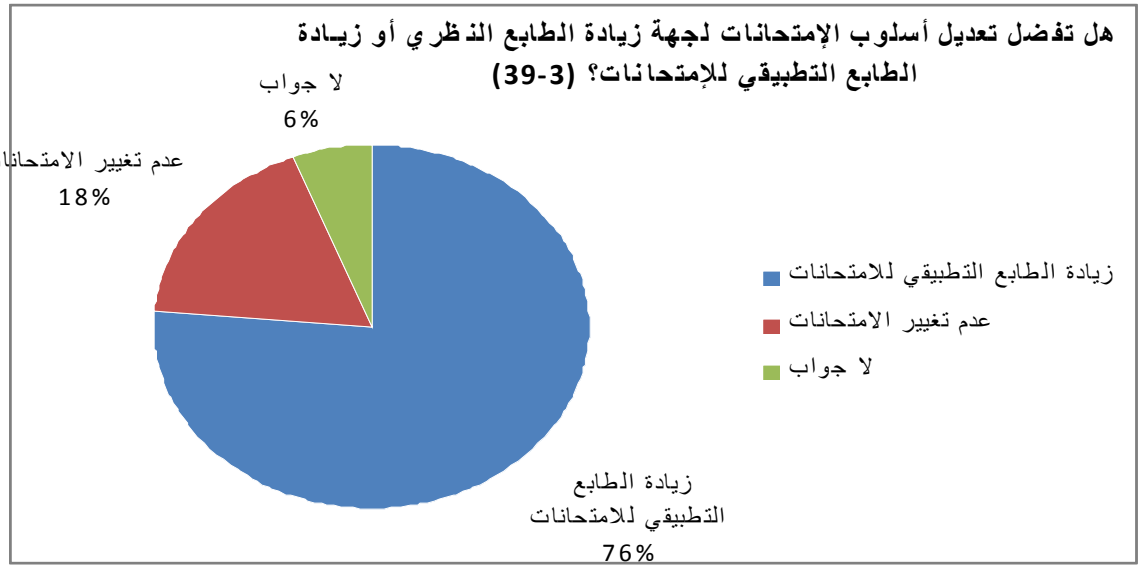

- **ضرورة زيادة الطابع الخطي أو الطابع الشفهي للإمتحانات**

اشار حوالي نصف المستطلعين (52.9%) الى عدم ضرورة تغيير الامتحانات، في حين افاد 35.3% من المستطلعين إلى ضرورة زيادة الطابع الشفهي للامتحانات.

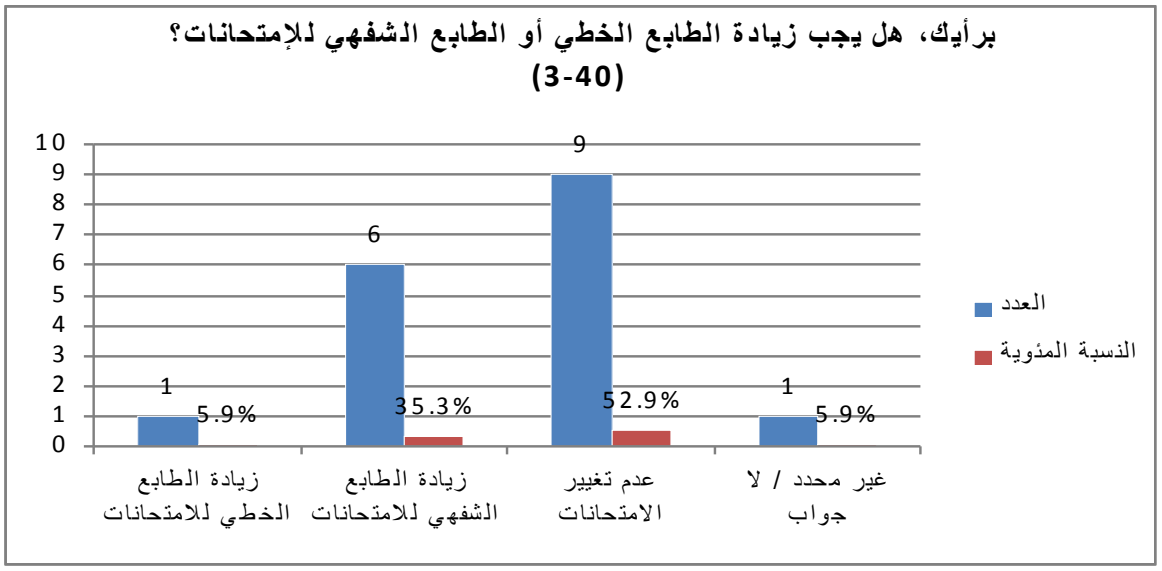

- **طريقة تقسيم العلامة في المواد التي تعطى في المعهد**

41.2%أفادوا بأنّ "امتحان فصلي ونهائي وبحث" هو الطريقة الفضلى لتقسيم العلامة في المواد التي تعطى في المعهد ، 52.9%أفادوا بأنّ "امتحان فصلي ونهائي وبحث وتقييم المشاركة في الصف" هو الطريقة الفضلى.

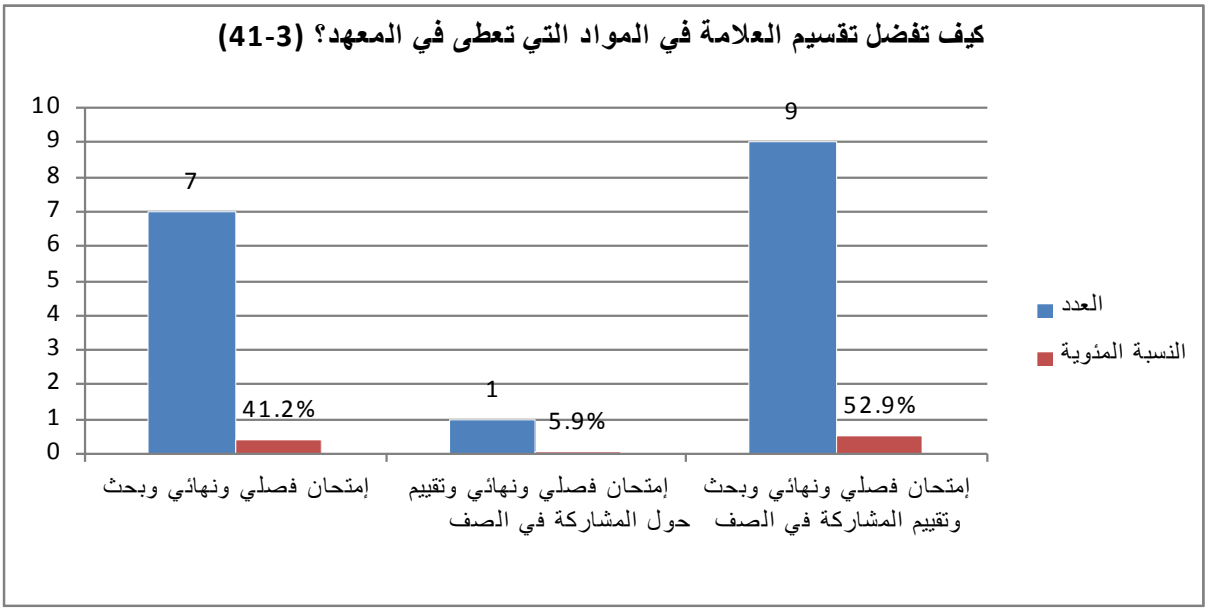

- **اختيار أهم خمس طرق من الطرق المعتمدة في الإمتحانات**

طلِب من المستطلَعين اختيار أهم خمس طرق من الطرق المعتمدة في الامتحانات من حيث الأكثر ملائمة وأهمية في تقييم الطالب إلى الأقل ملائمة وأهمية، وقد تم اختيار "المسائل العملية" و"تحليل قضية" على إنهما الأكثر ملائمة و"التعليق على حكم" و"الأسئلة القصيرة المتعددة" على انهما الاقل ملائمة.

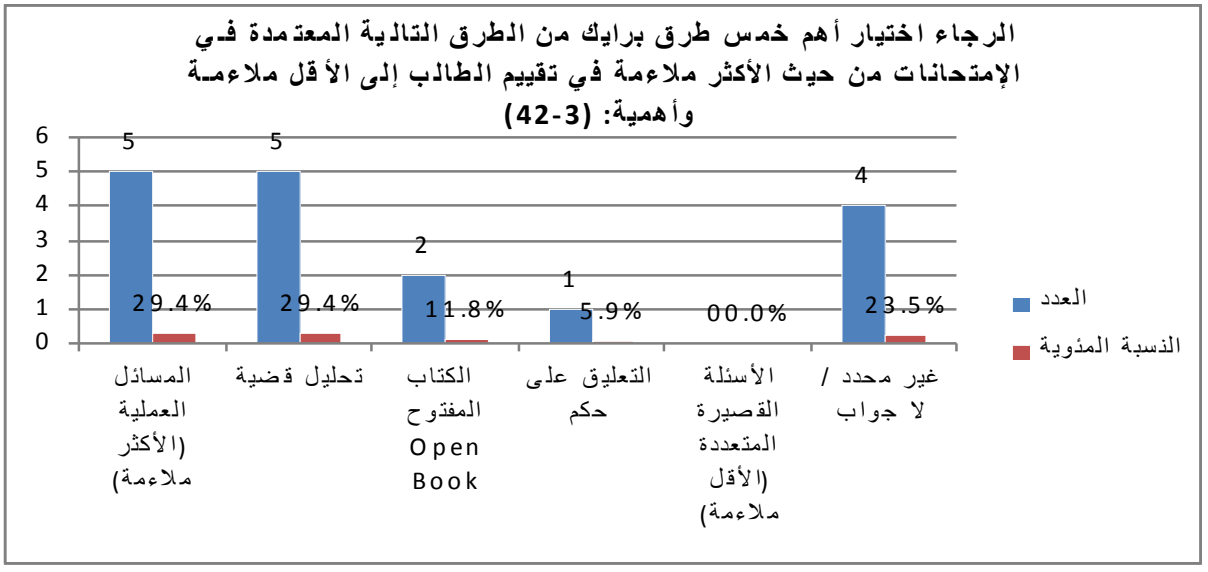

- **تقيّم عدد الأبحاث المعطاة في المعهد**

طلِب من المستطلعين تقييم عدد الأبحاث المعطاة في المعهد. أسفرت النتائج عن وجهات نظر مختلفة. فقد تراوحت الإجابات بين "جيد" (35.3%) و"مقبول" (23.5%) في حين أن نسبة كبيرة من المستطلعين (41.2%) لا يعرفون أو لم يجيبوا على هذا السؤال.

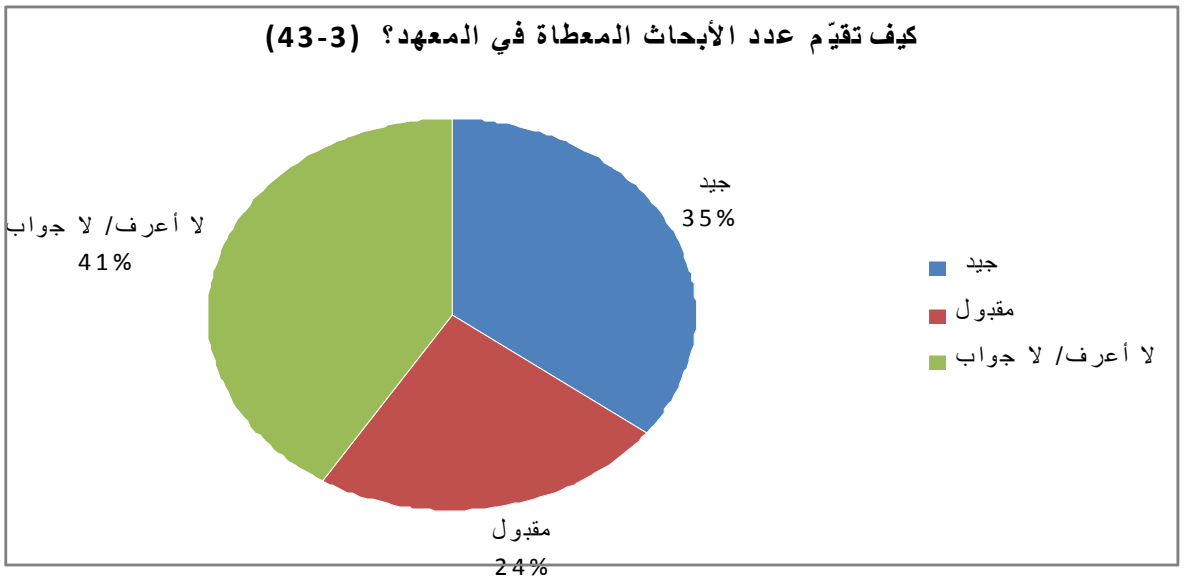

- **تقييم الطالب في المعهد**

أشارت الغالبية القاطعة من المستطلعين (88.2%) إلى أنهم يفضلون إجراء تقييم مستمر لكل طالب أثناء دراسته في المعهد.

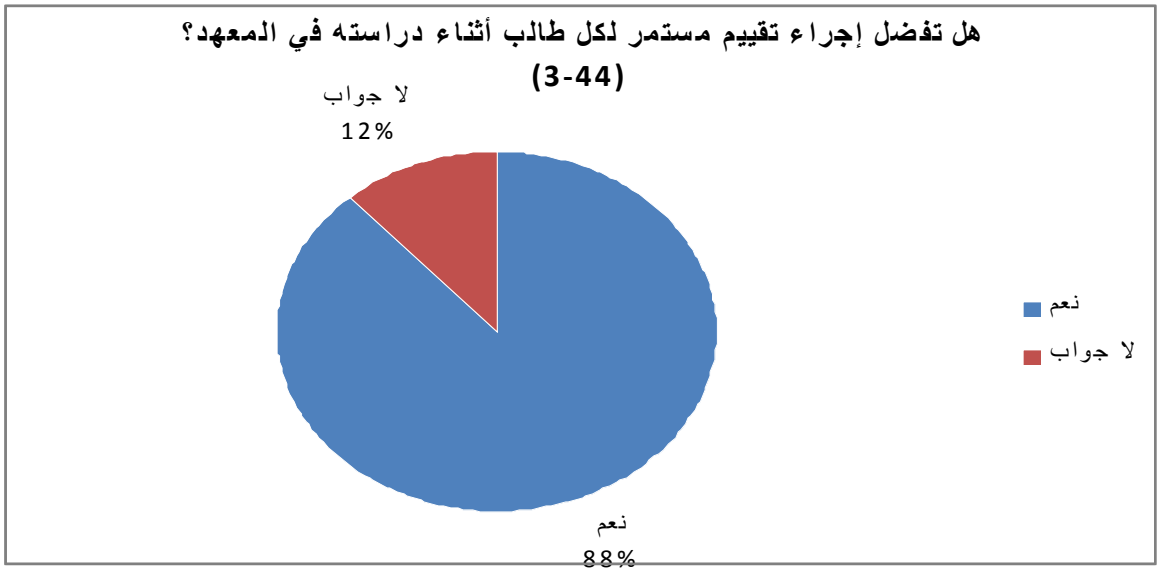

❖ الفصل الثالث: الأسئلة المتعلقة بالأساتذة

- **تقييم معرفة الأساتذة في المعهد من ناحية التعليم النظري في مجال المواد التي يعطونها في المعهد، وبأية نسبة**

طلب من المستطلَعين تقييم معرفة الأساتذة في المعهد من ناحية التعليم النظري في مجال المواد التي يعطونها، اعتبر نحو 23.5% من مجموع المشمولين بالاستطلاع أنّ الأساتذة يتمتعون بمعرفة كافية وبنسبة كبيرة، 35.1% "نعم بنسبة متوسطة" و41.2% "لا اعرف/ لا جواب"

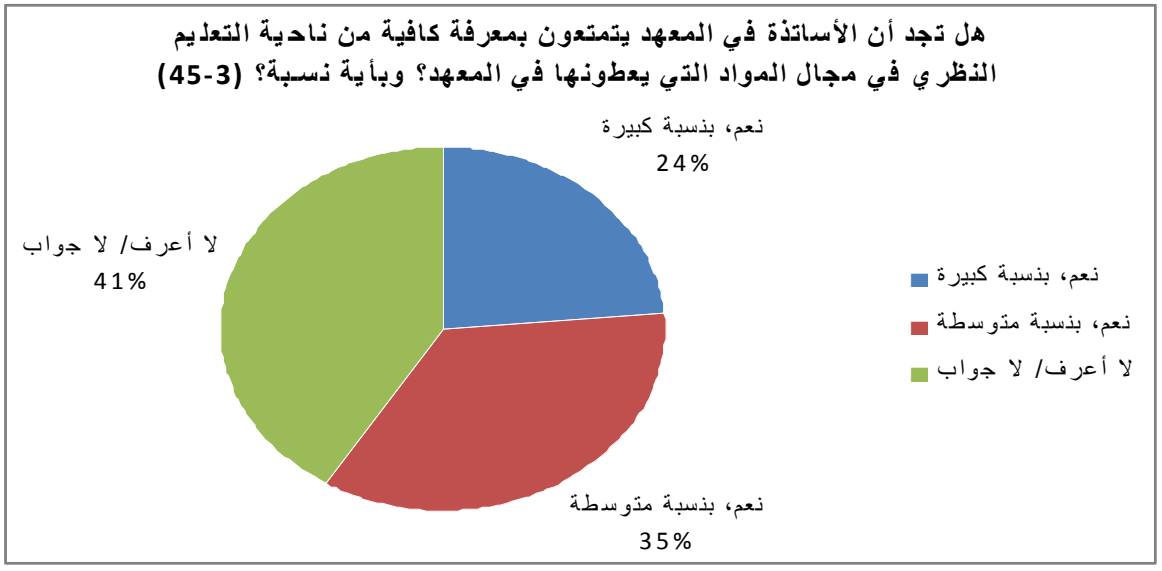

- **تقييم خبرة الأساتذة في المعهد من الناحية التطبيقية والعملية في مجال المواد التي يعطونها في المعهد، وبأية نسبة**

طلب من المستطلَعين تقييم خبرة الأساتذة في المعهد من الناحية التطبيقية والعملية في مجال المواد التي يعطونه، اعتبر نحو 29.4%من مجموع المشمولين بالاستطلاع أنّ الأساتذة يتمتعون بخبرة كافية وبنسبة كبيرة، 23.5% "نعم بنسبة متوسطة"، في حين ان نسبة كبيرة من المستطلعين (47.1%) أجابوا "لا اعرف/ لا جواب)

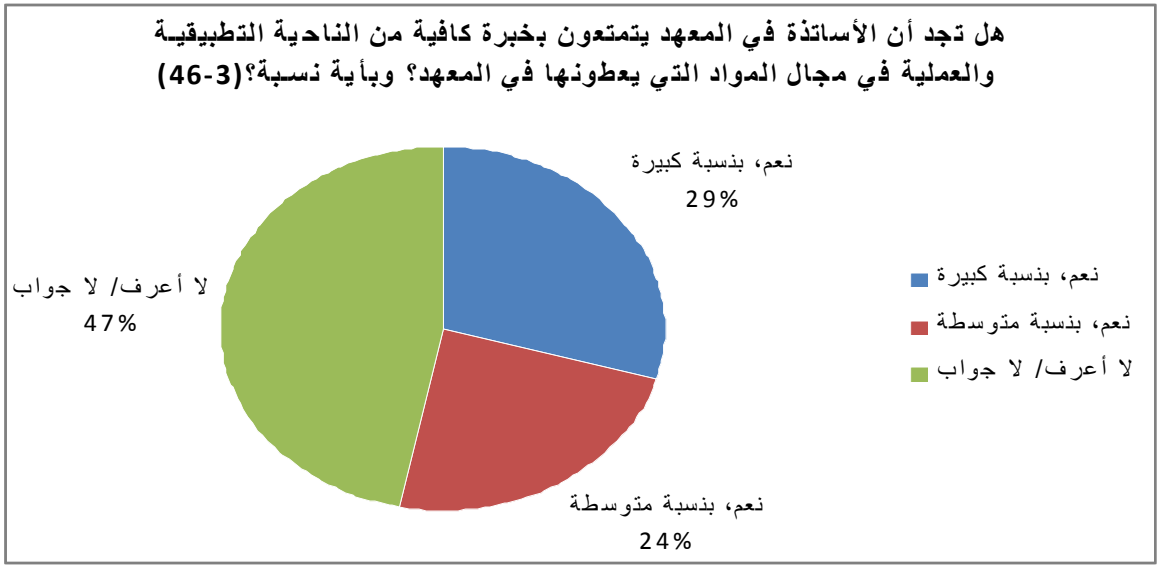

- **استعمال الأساتذة في المعهد الخبرة المهنية المكتسبة من قبلهم في مجال التعليم في المعهد**

طلِب من المستطلعين تقييم مدى استعمال الأساتذة في المعهد الخبرة المهنية المكتسبة من قبلهم في مجال التعليم في المعهد، فقد تراوحت معظم الإجابات بين "نعم وبنسبة كبيرة" (41.2%) وفي حين أن نسبة كبيرة من المستطلعين (41.2%) لا يعرفون أو لم يجيبوا على هذا السؤال.

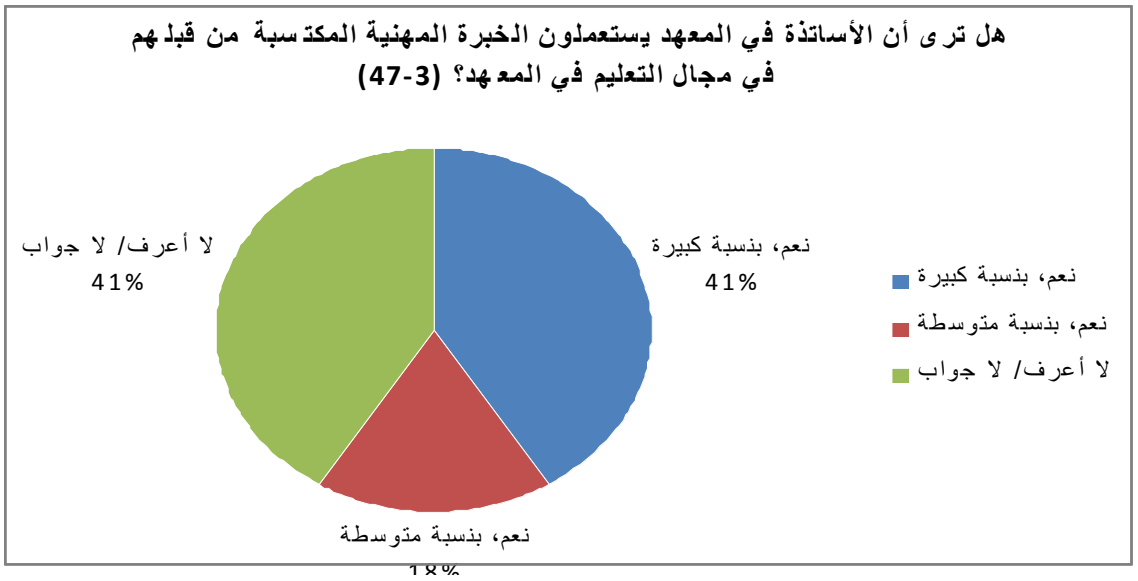

- **تقييم الأساتذة في المعهد من ناحية إعطاء مواد في نطاق اختصاصهم**

أفاد ما يزيد عن 55% من المستطلَعين أنّ الأساتذة في المعهد يعطون المواد ضمن نطاق اختصاصهم (بشكل مبدئي، معمق وقريب من اختصاصهم).

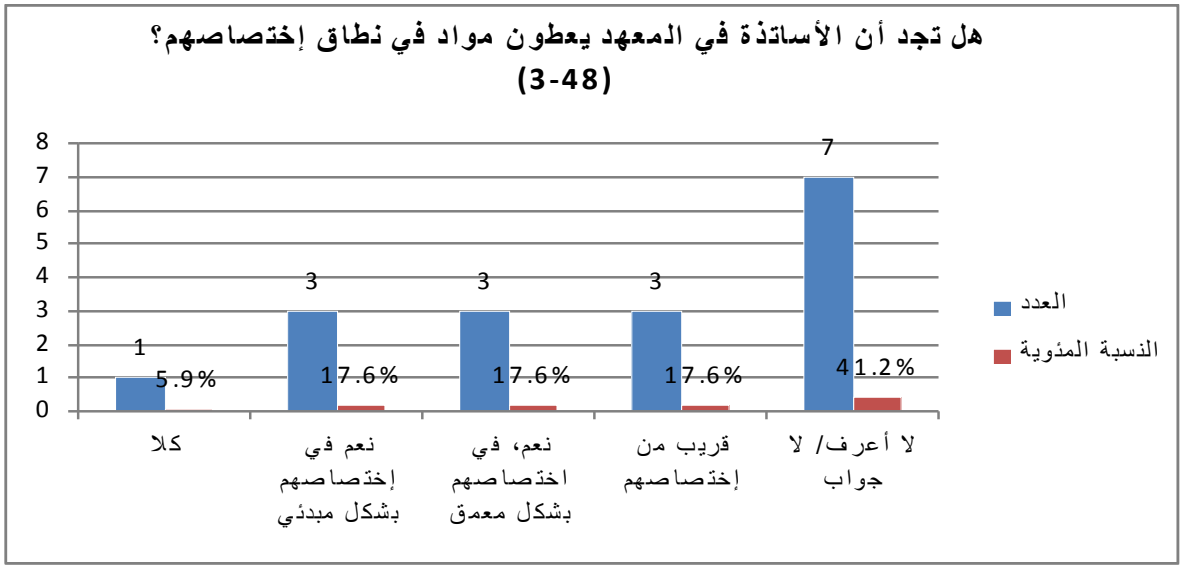

- **استعمال الأساتذة في المعهد المراجع الأجنبية في المواد في المعهد، وبأية نسبة**

أفاد ما يزيد حوالي 30%من المستطلَعين أنّ الأساتذة في المعهد يستعملون بعض الراجع الأجنبية (اما بنسبة كبيرة او بنسبة ضئيلة).وقد سجّل لدى 47.1% من المستطلَعين عدم إلمام في هذا الموضوع.

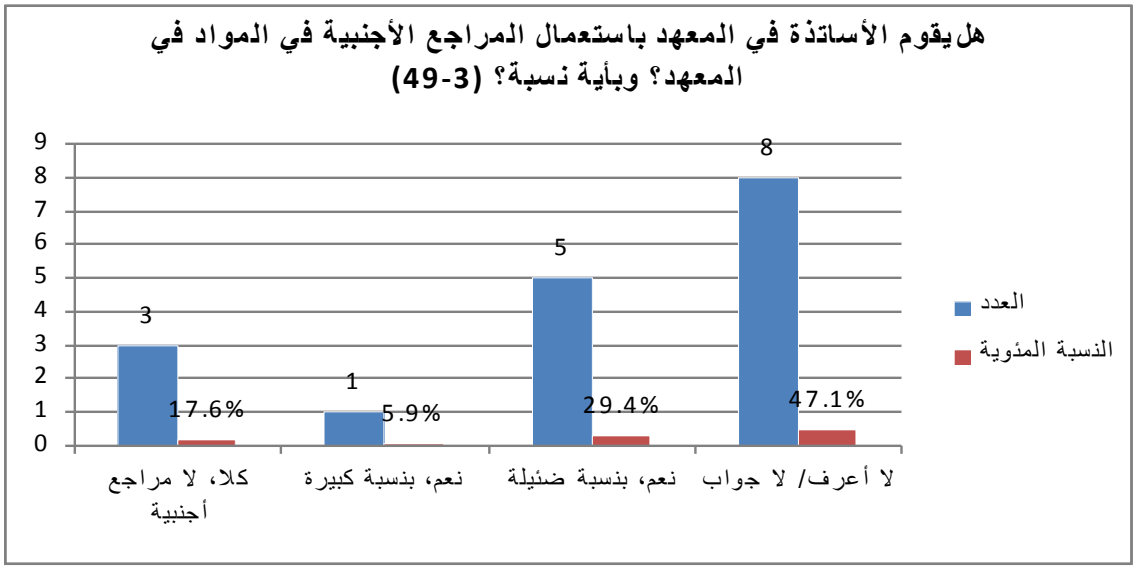

- **أفضلية توزيع محاضرات خطية على الطلاب من قبل الأساتذة في المعهد، نوع المحاضرات التي يجب ان يوزعها الأساتذة في المعهد**

اشار حوالي نصف المستطلعين (58.8%) الى انهم يفضلون توزيع محاضرات خطية على الطلاب من قبل الأساتذة في المعهد، في حين افاد 40% من المستطلعين إلى ان المحاضرات يجب ان تكون مكتوبة، موسعة وكافية.

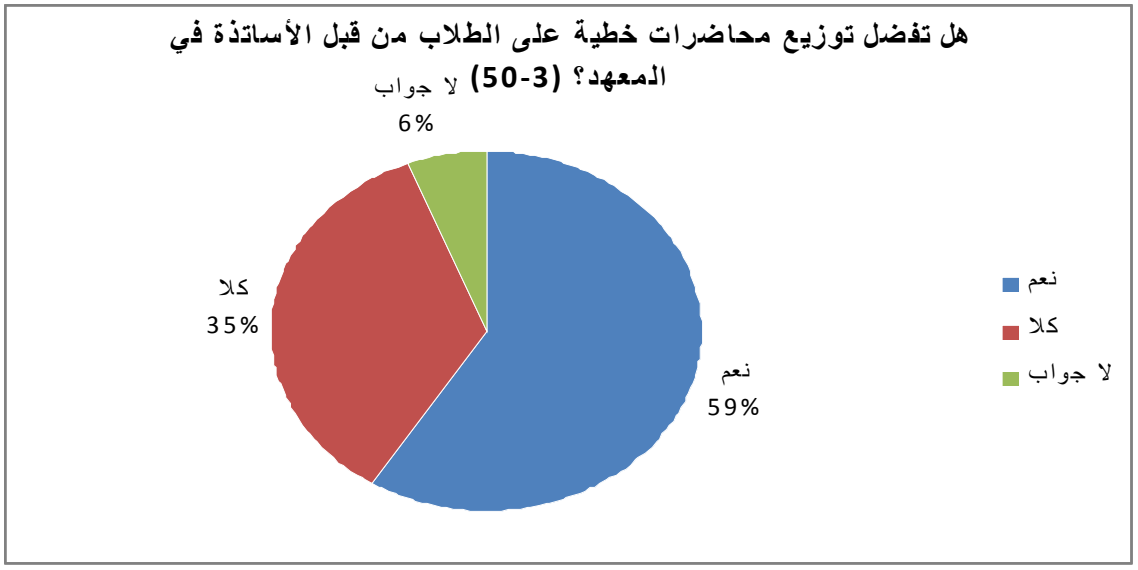

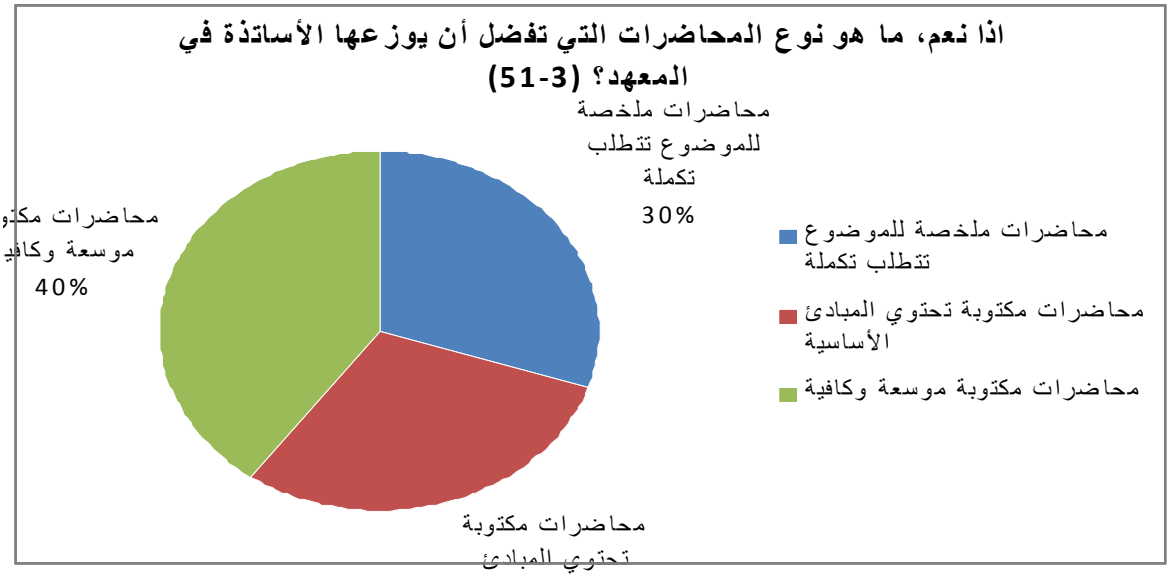

- **تقييم الوثائق الموزعة في التدريب من ناحية النوعية**

سجّل لدى نصف المستطلَعين عدم إلمام في هذا الموضوع، في حين رأى النصف الأخر ان الوثائق الموزعة في التدريب هي ذات نوعية جيدة الى حد ما (كبيرة ومتوسطة)

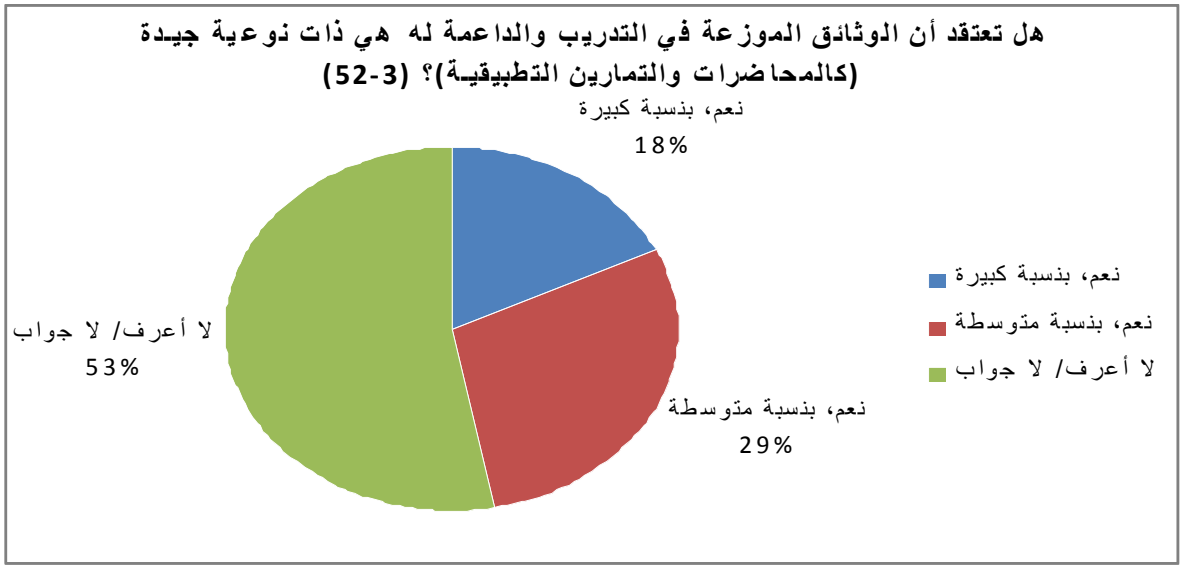

- **تقييم طريقة اختيار الأساتذة في المعهد**

سجّل لدى 41.2% من المستطلَعين عدم إلمام في هذا الموضوع، في حين رأى النصف الأخر ان طريقة اختيار الأساتذة في المعهد تتراوح بين "جيدة" و"مقبولة".

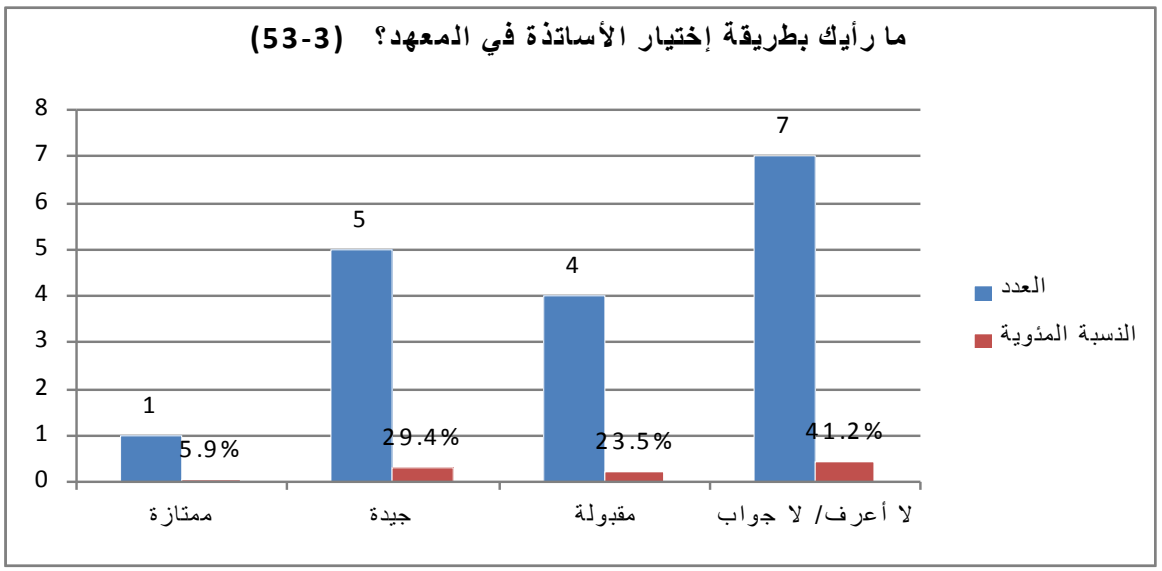

- **اختيار الفئة الأقدر والتي يمكن اختيار الأساتذة في المعهد منها**

سجّل لدى 41.2% من المستطلَعين عدم إلمام في هذا الموضوع، في حين أجاب 23.5% من المستطلعين "من كل الفئات المذكورة (القضاة العاملون، القضاة المتقاعدون، أساتذة الجامعات) وفق الحاجة"

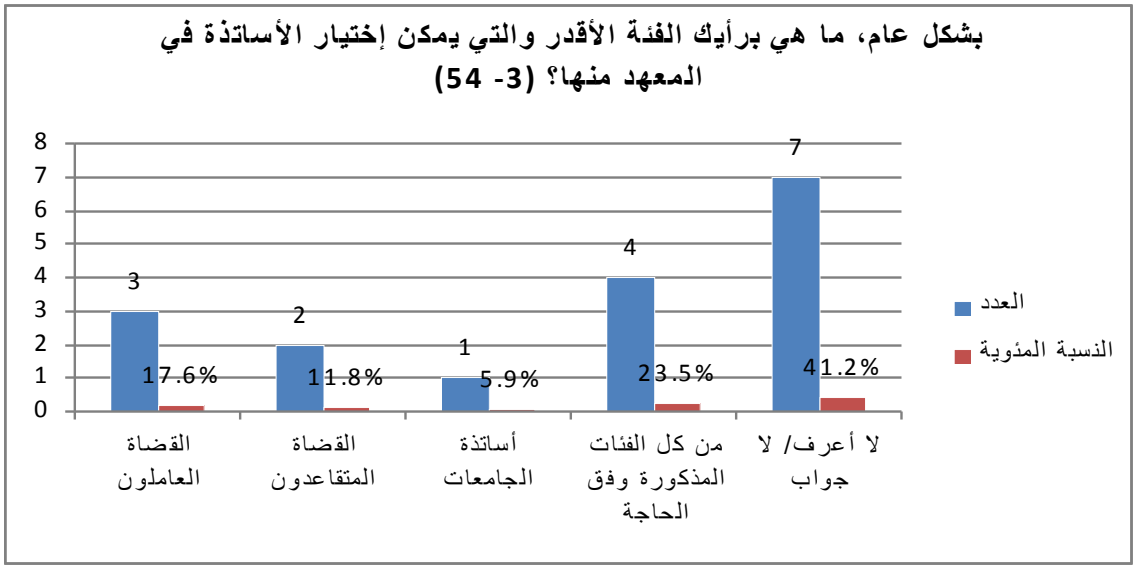

- **افضلية اختيار الأساتذة المتفرغين في المعهد أو الأساتذة الممارسين لمهنة حقوقية غير المتفرغين والذين يعلّمون في المعهد**

اظهر الاستطلاع أن غالبية المستطلعين (64.7%) يفضلون الأساتذة المتفرغين.

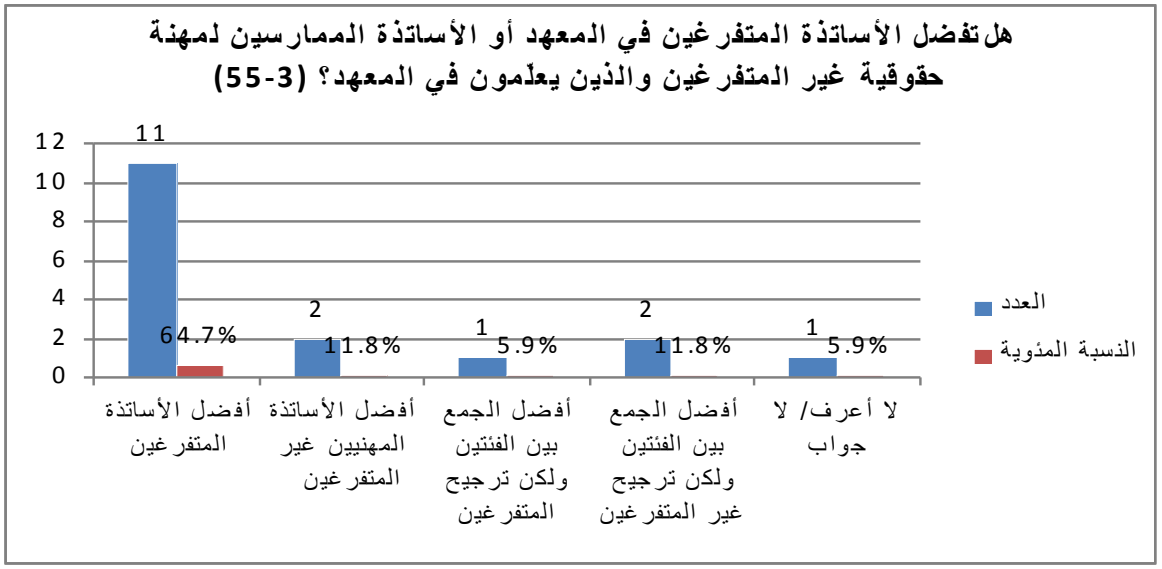

❖ الفصل الرابع: الأسئلة المتعلقة بالعلاقة مع الغير

- **نسبة توفير التدريب للطلاب المعرفة الكافية والقدرة للتعاطي مع المتقاضين**

اشارت أغلبية المستطلعين ان التدريب يوفر للطلاب المعرفة الكافية والقدرة للتعاطي مع المتقاضين وذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة" و"متوسطة".

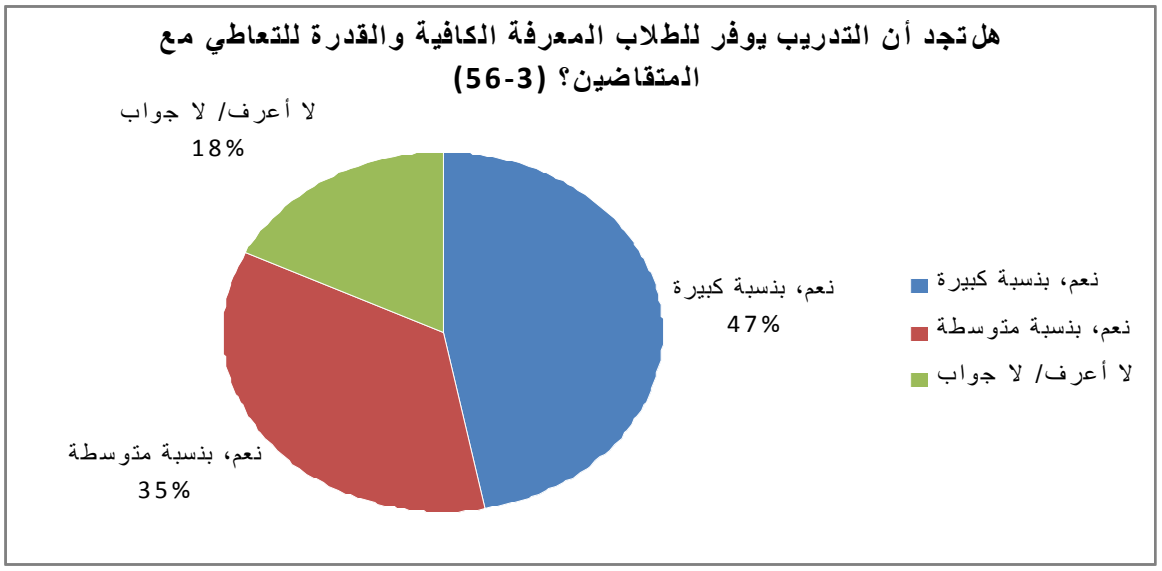

- **نسبة توفير التدريب للطلاب المعرفة الكافية والقدرة للتعاطي مع المحامين**

اشارت أغلبية المستطلعين ان التدريب يوفر للطلاب المعرفة الكافية والقدرة للتعاطي مع المحامين وذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة"، "متوسطة" و"ضئيلة".

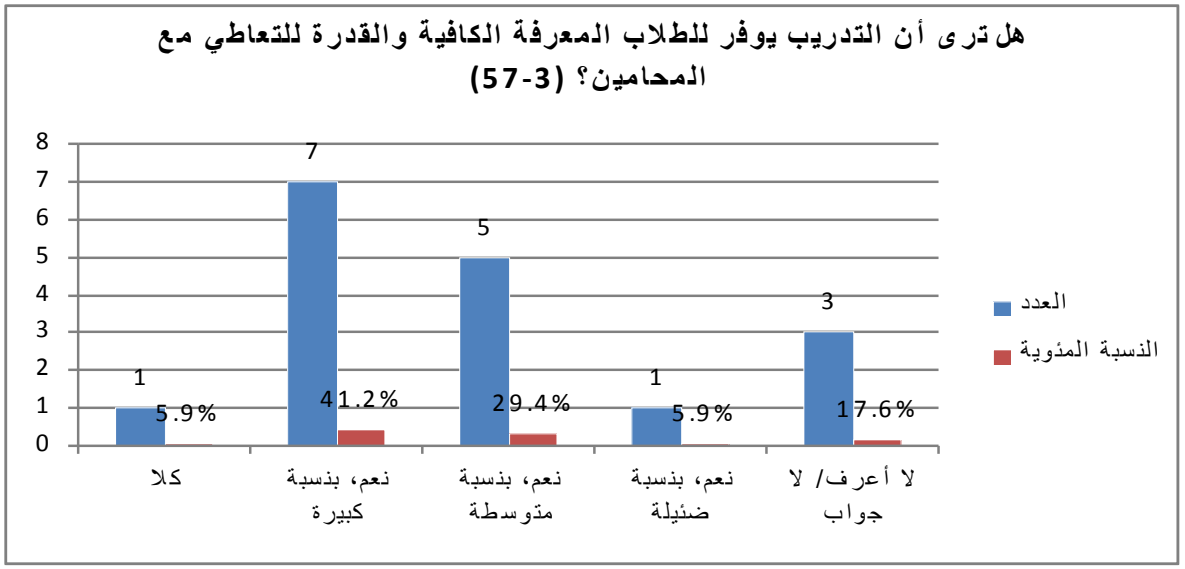

- **نسبة توفير التدريب للطلاب المعرفة الكافية والخبرة للتعاطي مع باقي القضاة، ولا سيما الأعلى درجة**

اشارت أغلبية المستطلعين أن التدريب يوفر للطلاب المعرفة الكافية والقدرة للتعاطي مع باقي القضاة، ولا سيما الأعلى درجة وذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة"، "متوسطة" و"ضئيلة".

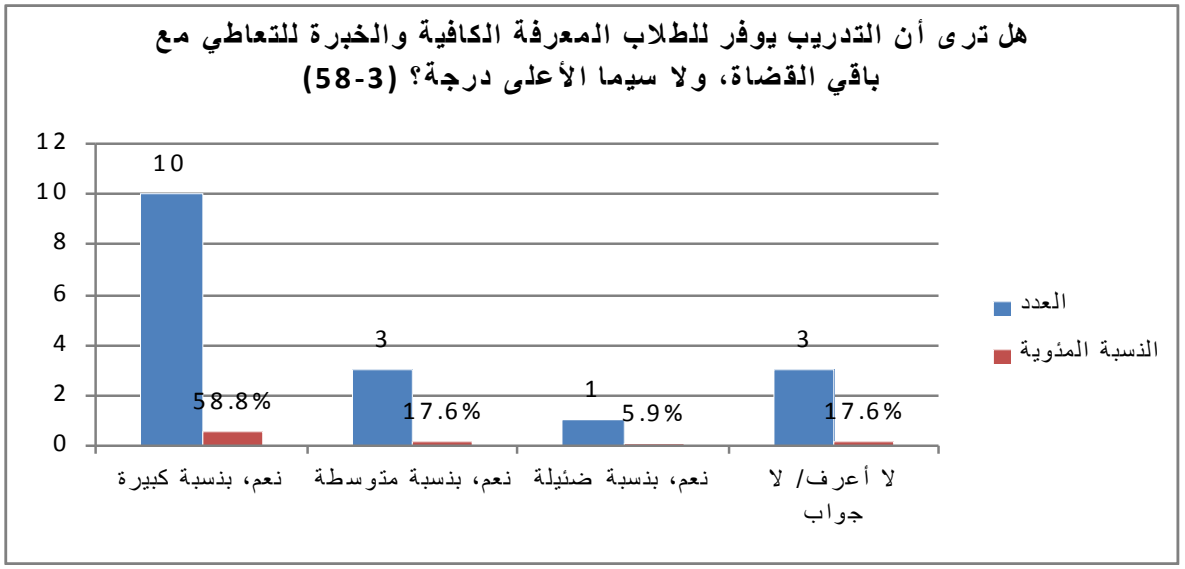

- **نسبة توفير التدريب للطلاب المعرفة الكافية والقدرة للتعاطي مع الجوانب الإعلامية لأي دعوى ومع الصحافة بشكل عام**

اشارت أغلبية المستطلعين أن التدريب يوفر للطلاب المعرفة الكافية والقدرة للتعاطي مع الجوانب الإعلامية لأي دعوى ومع الصحافة بشكل عام وذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة"، "متوسطة" و"ضئيلة".

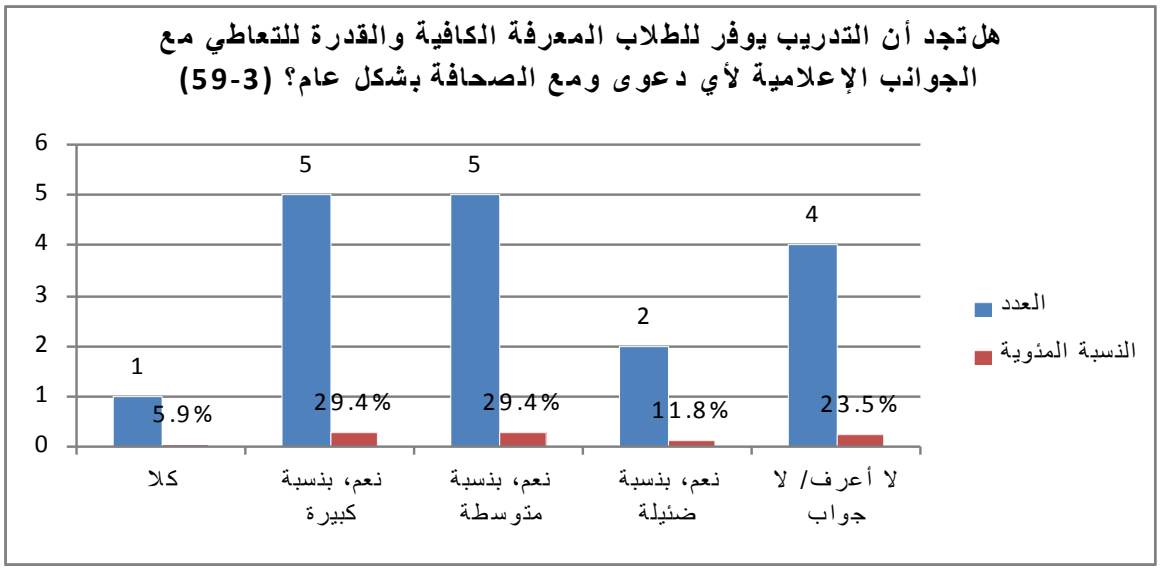

- **نسبة تدريب الطلاب في المعهد على كيفية تنظيم الملفات والجلسات والوقت في عملهم القضائي في المحاكم**

اشارت أغلبية المستطلعين أنه يتم تدريب الطلاب في المعهد على كيفية تنظيم الملفات والجلسات والوقت في عملهم القضائي في المحاكم، وذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة"، "متوسطة" و"ضئيلة".

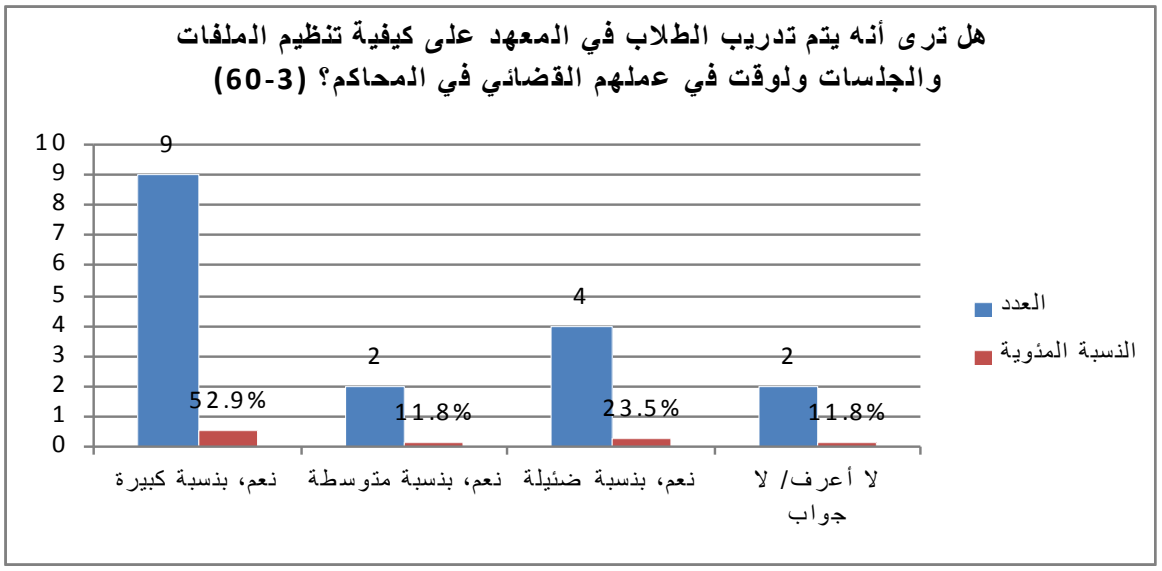

- **قدرة القاضي على إدارة الأوضاع الصعبة التي قد تواجه في عمله القضائي (أحداث أثناء الجلسة، تصرفات شاذة...) بعد خضوعه للتدريب في المعهد**

اشار حوالي نصف المستطلعين أن القاضي قادر على إدارة الأوضاع الصعبة التي قد تواجه في عمله القضائي (أحداث أثناء الجلسة، تصرفات شاذة...) بعد خضوعه للتدريب في المعهد وذلك بنسبة كبيرة.

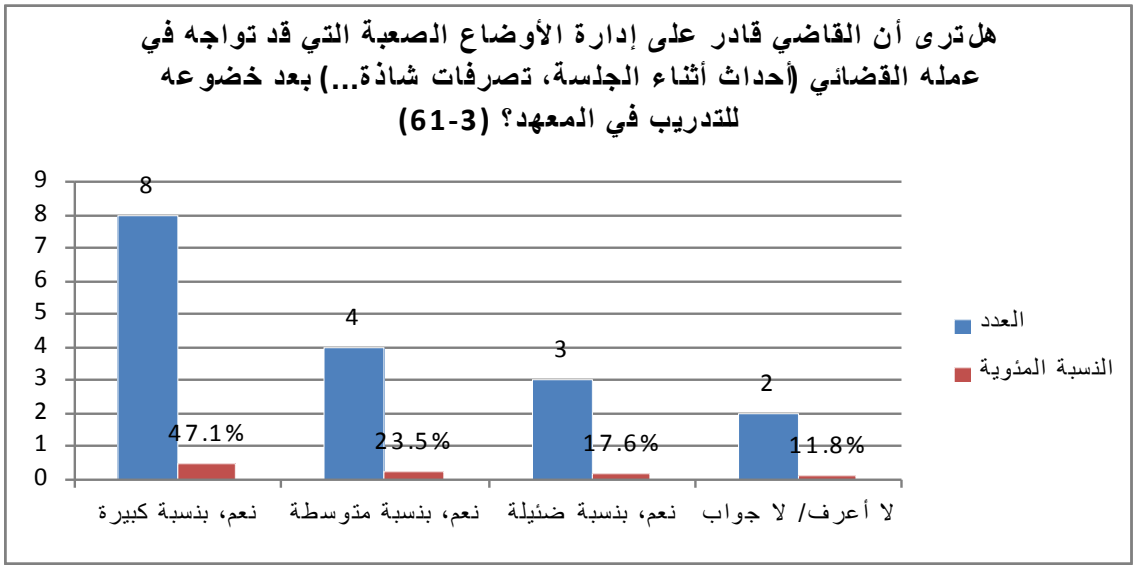

- **قدرة القاضي على التعاطي مع المشاكل التي قد يصادفها في عمله القضائي ذات الطابع المناقبي، وذلك بعد خضوعه للتدريب في المعهد**

افاد أكثر من 65% المستطلعين أن القاضي قادر على التعاطي مع المشاكل التي قد يصادفها في عمله القضائي ذات الطابع المناقبي، وذلك بعد خضوعه للتدريب في المعهد و ذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة"، "متوسطة" و"ضئيلة".

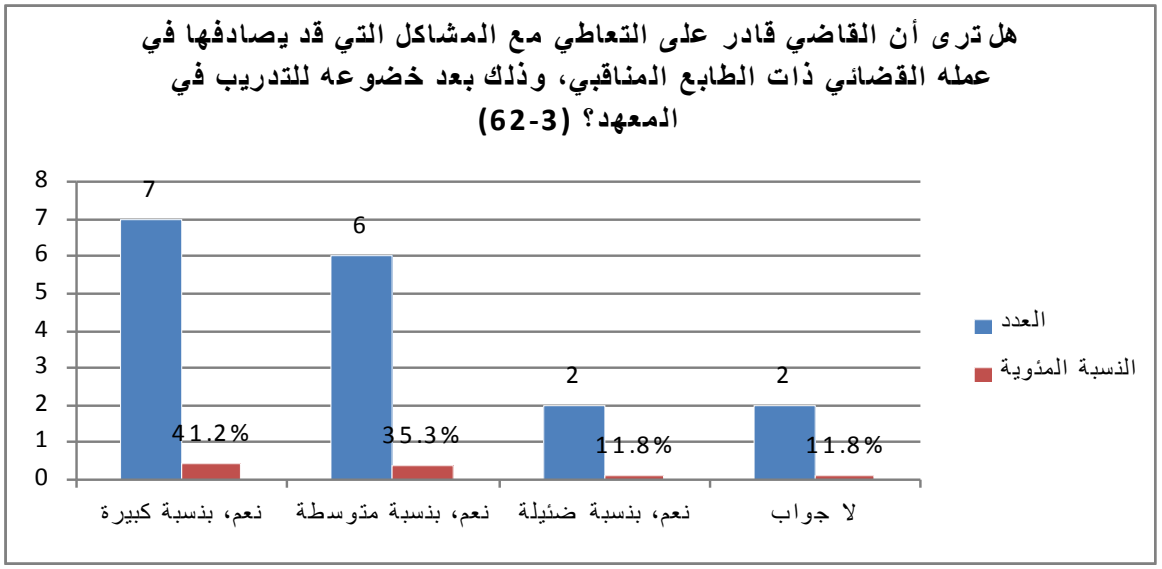

- **قدرة القاضي على إدارة قلم محكمته وإدارة علاقته مع الموظفين الخاضعين لسلطته في المحكمة، وذلك بعد خضوعه للتدريب في المعهد**

اشارت أغلبية المستطلعين أن القاضي قادر على إدارة قلم محكمته وإدارة علاقته مع الموظفين الخاضعين لسلطته في المحكمة، وذلك بعد خضوعه للتدريب في المعهد، و ذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة"، و"متوسطة".

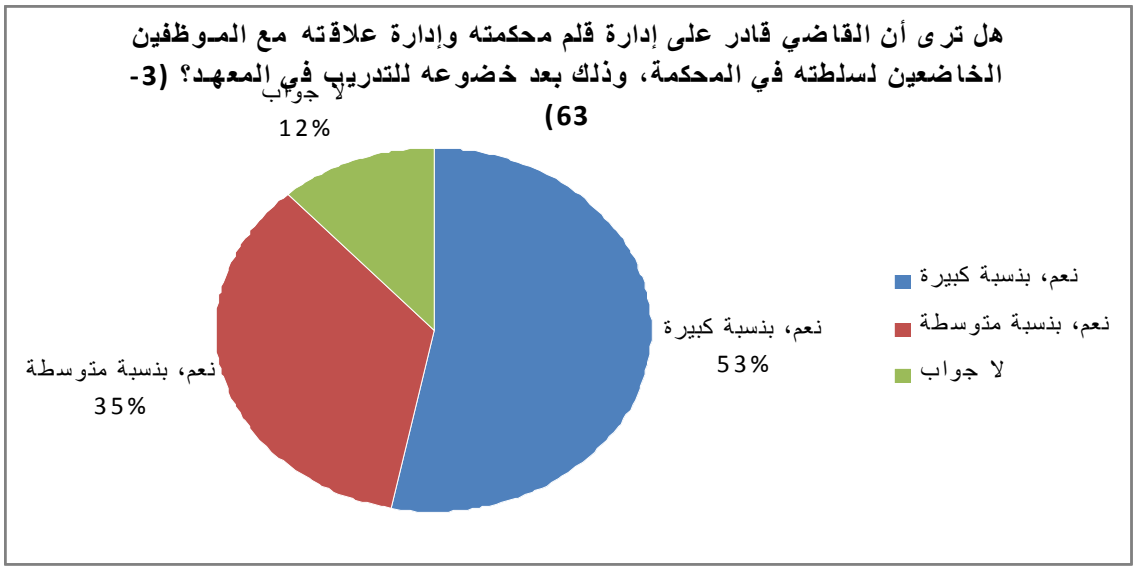

- **قدرة القاضي على التعاطي مع السلطات الإدارية الأخرى في الدولة، وذلك بعد خضوعه للتدريب في المعهد**

اشارت أغلبية المستطلعين أن القاضي قادر على التعاطي مع السلطات الإدارية الأخرى في الدولة، وذلك بعد خضوعه للتدريب في المعهد، و ذلك بنسب تراوحت بين درجة "كبيرة" و"متوسطة".